الأمم المتحدة A/53/PV.22

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٢٢
الثلاثاء، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

بالنظر إلى غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب يلقيه وزير الشؤون الخارجية في السنغال وشؤون السنغاليين المقيمين في الخارج، صاحب السعادة السيد جاك بودان.

السيد بودان (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعد السنغال أن توجه للرئيس، من خلالي، تهانئها القلبية على انتخابه اللامع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. فهذا الانتخاب شهادة بليغة على صفاته الفكرية والأخلاقية، وعلى خبرته الواسعة بالعلاقات الدولية، كما أنه تعبير عن التقدير الإجماعي الذي تكنه الدول الأعضاء في منظمتنا لبلده، أوروغواي، لالتزامه الثابت بخدمة السلام والتعاون الدوليين.

كما نعرب عن عميق الامتنان لسلفه، السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا السابق، على ما أبداه من مهارة والتزام في اضطلاعه بواجباته خلال سنة كانت مثقلة بالأعمال.

وأخيرا، أود أن أشيد إشادة في محلها بالأمين العام السيد كوفي عنان، صاحب الرأي الذي يستحق منا الدعم غير المشروط في سعيه وإنجازه لعملية الإصلاح الممتازة التي يلتزم بها تمام الالتزام بغية إعداد منظمتنا لمواجهة حقائق القرن الحادي والعشرين.

إن الدورات السنوية التي تعقدها الجمعية العامة تتيح فرصا خاصة لأسرة الأمم المتحدة الكبيرة لأن تلتقي وتتدارس معا وبتمعن الوضع في العالم والمشاكل والتحديات التي يتعين أن تواجهها منظمتنا في سعيها لتحقيق السلام والتقدم والتضامن للمجتمع البشري.

مع غروب هذا القرن، نعيش حقبة تتسم بتحديات كبرى تعنينا جميعا أفرادا وجماعات، فعالمنا يمر الآن بعملية تحول عسيرة سواء على المستوى الدولي أو داخل

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-85952

9885952

كل دولة من دولنا. ومرحلة انتقالنا إلى الألفية الثالثة لا تخلو من بعض التناقضات.

وقد أصبحت العولمة ظاهرة عالمية. كذلك فإن انتقال الأفكار وحركة الأفراد، والثورة في مجالي الحاسوب والإعلام، وحماية البيئة، ومكافحة المخدرات والإرهاب، قد أصبحت أيضا ظواهر تعبر الحدود وتحتاج إلى الإصلاح على الصعيد العالمي وإلى التضامن الدولي التام، وهو الطريق الوحيد الذي يتيح لنا تحقيق أهدافنا الكبرى. فلئن كنا كلنا متماثلين، فإننا أيضا مختلفون.

وفي الوقت ذاته، تزداد الانقسامات وتتعمق الخلافات على الصعيد الوطني، مما يؤدي إلى الحروب الأهلية والصراعات العرقية والقبلية التي كثيرا ما تخل بهياكل الدول. فهناك ثروات هائلة تنعم بها أقلية ضئيلة بينما لا تزال هناك أعداد ضخمة تعيش في فقر مدقع، وبينما تمجد حقوق الإنسان هنا، فإنها تسحق بالأقدام ويستهان بها في أماكن أخرى.

والأمم المتحدة، وهي المستأمنة على الضمير العالمي، عليها أن تتكيف مع هذا الواقع المتغير، وأن تطور قدراتها على العمل، والعمل الفوري في معظم الأحيان، بهدف خدمة السلام، والاستجابة السليمة للتطلعات المشروعة للبشرية. وفي سعينا لتحقيق الأهداف المرجوة، تقع على عاتق دولنا الأعضاء المسؤولية، بل إن من واجبها، أن تتيح لمنظمتنا الأدوات التي تمكنها من التنفيذ الفعال والسريع لجدول أعمال القرن ٢١.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بحدثين رئيسيين تحققا في الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة وأشيد بهما. وأشير أولا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ليس لأن لها الأولوية، ولكن لأن الرئيس عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال، قد شرفني بأن أشركني في هذه المسألة طيلة السنتين الماضيتين. وكانت السنغال من أول الموقعين على النظام الأساسي للمحكمة، وهي تنتظر الآن النسخة الموثقة لكي تصدق عليها. ومما لا شك فيه أن المؤتمر الدبلوماسي في روما كان اجتماعا تاريخيا، حيث أن دول العالم، ولا سيما الدول الأفريقية، التي وحدتها رغبة واحدة ومشتركة في العدالة، توصلت معا ولأول مرة إلى وسيلة شرعية لردع من تخول لهم أنفسهم ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية، ووسيلة لمحاكمتهم إذا كان هناك مبرر لذلك، ووسيلة لإدانتهم إذا ثبت أنهم مذنبون. وبإيجاز، فإننا نجحنا في إيجاد حلقة الوصل التي كانت غائبة في النظام القانوني الدولي.

ويعتبر هذا الاجتماع اجتماعا تاريخيا كذلك لأن النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمدناه رسميا في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ في روما، بكل ما ترمز إليه هذه المدينة، أدخل ابتكارات رئيسية في العلاقات بين الدول وفي العلاقات بين الولايات القضائية الوطنية والدولية.

وأخيرا، إذا كان هناك من يحتاج إلى تذكير فإنه يسعدني أن أذكر أن النظام الأساسي والوثيقة الختامية اللذين ينظمان أعمال المحكمة، يستكملان، بل يعطيان معنى أكبر، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإصداره بوصفه أحد المعالم العظيمة في تاريخ الأمم المتحدة. وفوق كل ذلك، فإن النظام الأساسي يجعل المثل الأعلى للعدالة أكثر دقة وأكثر حيوية.

ويسعدني أن أقول إن بلدي، السنغال، أصبح مؤخرا أول دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تصدق على بروتوكول إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتمد في مؤتمر قمة المنظمة الذي عقد مؤخرا في أواغادوغو.

وفي العام الماضي، أثناء الدورة العادية الثانية والخمسين للجمعية العامة، رحبنا كلنا ترحيبا حارا بمقترحات الإصلاح التي ضمنها الأمين العام في تقريره (A/51/950) المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وأجمعنا على الاعتقاد بأن هذه المقترحات الصائبة والمتوازنة والمبتكرة والموجهة صوب العمل جاءت في الوقت المناسب لأنها تتسق مع روح ونص الإعلان الذي صدر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين ونص على ما يلي:

"من أجل الاستجابة الفعالة لتحديات المستقبل وتحقيقا للآمال التي تعقدها الشعوب في جميع أنحاء العالم على الأمم المتحدة، من الضروري إصلاح الأمم المتحدة نفسها وجعلها مواكبة للعصر". (القرار ٥٠/٦، الفقرة ١٤)

وهذا الاقتناع، الذي تشاطرناه كلنا، قد أصبح اليوم من الحتميات. والواقع أنه بفضل الزخم الدينامي الذي أتاحه السيد أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، اتخذت الجمعية العامة قرارات صدقت بموجبها وأكدت من جديد على تنفيذ التدابير والمقترحات التي أوصى بها الأمين العام. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بخالص تهاني إلى السيدة لويز فريشيت، التي عينت للمنصب المرموق، منصب نائب الأمين العام لمنظمتنا، مع تحملها المسؤولية الخاصة عن مسائل التنمية. ونرجو لها، كشريكتنا في التنمية، كل نجاح في اضطلاعها بمهمتها النبيلة والهامة.

وعندما نتحدث عن الإصلاحات التي تمكن الأمم المتحدة من أن تصبح حجر الزاوية في نظام متعدد الأطراف أكثر اتساقا مع واقع القرن الحادي والعشرين، لا يمكنني أن أتجاهل المفاوضات الدقيقة والمعقدة التي يجريها الفريق العامل المكلف بموضوع إعادة هيكلة مجلس الأمن. إن إصلاح مجلس الأمن عنصر أساسي في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، إلا أنه علينا أن نسلم بأنه لن يكون مهمة يسيرة.

ونتفق جميعا على الحاجة إلى تحديث هذه الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة وجعلها أكثر ديمقراطية، إلا أننا نعاني من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء، أو حتى إلى اتفاق عام على مسائل جوهرية مثل توسيع العضوية وتشكيلها وحق النقض. وبالرغم من مرور خمس سنوات من المناقشات داخل الفريق العامل، يجب ألا نفقد الأمل أو نستسلم للإحباط. فإذا ما ضاعفنا جهودنا واستفدنا من الزخم الذي حققناه، أثق بأننا سننجح في الوقت المناسب في هذه المهمة الضخمة، مهمة إعادة هيكلة مجلس الأمن بأن نضفي عليه قدرا أكبر من المشروعية والمصداقية والشفافية.

ومن المؤكد أن لأفريقيا مكانتها في هذا الإصلاح، وهي مكانة يجدر الاعتراف بها على ضوء تاريخها ومصيرها بوصفها قارة المستقبل القابلة للنمو المستمر.

لقد انقضى نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة. وأثناء هذه السنوات أرسينا على نحو تدريجي أسس النظام الدولي الذي يجب أن يتمكن من كفالة أمننا الجماعي. وفي هذا الصدد، فإن منظمتنا كانت ولاتزال أداة لا بديل لها لتعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين. وبالرغم من المنجزات العديدة التي سجلت في هذا المجال، لا بد من أن نتفق على مدى الشوط الذي يجب أن نقطعه، فضلا عن المبادرات الجسورة التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق الضمان الكامل للسلم والأمن الدوليين.

ولا تزال الصراعات القائمة منذ وقت طويل تستقصي عن جهودنا الرامية إلى فضها، هذا بينما يظل

عدد من الأزمات الجديدة - تمثل جيلا جديدا من الصراعات المرتبطة بتعاظم العنف الإثني أو العنف المتبادل فيما بين الطوائف - تمثل مصدر قلق بالغ لبلادنا، لا سيما في أفريقيا.

ومن ثم، ففي منطقة غرب أفريقيا بينما كانت سيراليون تتحرك صوب الاستعادة التامة للنظام الدستوري بصورة رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطيا إلى فريتاون بفضل جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وبوجه خاص جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اندلع في ٧ حزيران/يونيه الماضي، تمرد تزعمه جزء من جيش جمهورية غينيا - بيساو العامل.

وبناء على طلب صريح من السلطات القانونية في ذلك البلد، أرسلت السنغال، وجمهورية غينيا، وهي جارة أخرى لغينيا - بيساو، بقوات وفقا للأحكام ذات الصلة في الاتفاقات الثنائية التي أبرمها كل من البلدين مع غينيا - بيساو.

وأود أن أكرر القول بأن تدخل السنغال في غينيا - بيساو لا يستهدف سوى استعادة النظام الدستوري، ودرء الأخطار التي تهدد سلامة المدنيين والأجانب، والمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا بأسرها.

وفي ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩٩٨، نجحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومعها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في دفع الأطراف إلى التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، يمثل الخطوة الأولى في سبيل إعادة الحياة في غينيا - بيساو إلى طبيعتها.

وفي القرن الأفريقي، شهدنا تدهورا شديدا في العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، والواقع أن جيشي هذين البلدين الشقيقين - المرغمين بحكم التاريخ والجغرافيا والثقافة على التعايش في وئام وسلام تامين - قد شنا عمليات عسكرية. ورغم ذلك وجدت مبادرات عديدة تستهدف التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع الجديد. وينبغي لحكومتي إثيوبيا وإريتريا الشقيقتين أن تتفقا على الجلوس إلى مائدة التفاوض والسعي، بمساعدة من رئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي، وبلدان المنطقة دون الإقليمية، وغيرهم من المشتركين الذين تحدوهم النوايا الطيبة، إلى التوصل إلى السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق حل سلمي.

وإذا اتجهنا إلى أماكن أخرى من القارة، نجد أن الطريق إلى السلام ملتو في أنغولا وفي الصومال - إن لم يكن شاقا - وأن البلبلة لا تزال سائدة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشيد من فوق هذه المنصة بذكرى السيد آليون بولندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، وبرفاقه في المصير المحزن، ومن بينهم مواطننا مختار غيي، الذين توفوا جميعا في حادث وقع في ميدان الشرف أثناء خدمة السلام.

إن أفريقيا بأجمعها تطمح إلى التقدم وإلى حياة أفضل، حتى على الرغم من أن الصراعات التي تعاني منها لا تزال تمثل عقبة كأداء على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة الدائمة. ولذلك، نحن ملزمون، وواجب علينا كأعضاء بين الأسرة الدولية، بمواصلة السعي الجاد لإيجاد نظام عالمي أكثر استقرارا ومساواة وعدالة.

وإدراكا لهذا الواقع، يشترك الأفارقة معا، وهم يعملون في تناسق مع منظمة الوحدة الافريقية وفي تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، بنشاط مطرد في الجهود الإقليمية الرامية إلى اتقاء الصرعات وإدارتها وفضها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بنشر تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويورد الأمين العام، في تقريره الجليل الشأن، تحليلا موضوعيا مدروسا يتناول أسباب الصراع في أفريقيا، ويحدد بصورة صائبة الصلة الوثيقة بين الاستقرار والتنمية، ويوصي في النهاية بالمعايير والشروط والسبل والوسائل الكفيلة ببناء السلام وضمانه لصالح التنمية المستدامة في أفريقيا.

إن بلدي، السنغال، إذ هو مقتنع بأهمية السلام في الشرق الأوسط، وبالحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، يساند بنشاط عملية السلام، وهو ما برح يلتزم بتحقيق السلام في المنطقة استنادا إلى القرارات والاتفاقات ذات الصلة التي ينبغي لجميع الأطراف أن تحترمها ولو على أساس مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين".

لقد حان الوقت بسرعة لأن أدعو مرة أخرى الأطراف المشاركة، والراعيين وجميع الأمم المحبة للسلام إلى ضمان الأخذ بالمبادرات الجديدة للتوفيق بين وجهات نظر السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل الشديدة

الاختلاف، وذلك لأجل استعادة مناخ الثقة والتعاون، الذي يمثل الأساس الممكن الوحيد للسلام والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة.

وتمثل الجهود الجارية لتحقيق نزع السلاح العام الكامل الذي يمكن التحقق منه خطوة رئيسية في سبيل تعزيز الأمن الدولي، وبينما أحرز قدر طيب من التقدم في هذا المجال أثناء العقد الماضي، لا بد أن نقر بأن نزع السلاح الشامل لا يزال يمثل، اليوم أكثر من أي وقت مضى، هدفا بعيد المنال.

والواقع أن الصراعات التي أخذنا نشهدها في السنوات الأخيرة، تبين أن الدمار الشامل الناجم عن الأسلحة التقليدية يتطلب اتخاذ مبادرات تحول دون انتشارها وتحول بوجه خاص دول الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة العيار، التي تمثل الآن بلاء حقيقيا في أفريقيا. ويجري حشد جهود كبيرة في القارة لمكافحة هذا الخطر، وإن كان من الواضح أن أفريقيا وحدها ربما لا تتمكن من التغلب عليه. ولن تدخر السنغال جهدا في الإسهام في إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة العيار.

وقد تحقق قبول واسع، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، لعالمية الأمم المتحدة. وهذه العالمية تمنح منظمتنا مزيدا من المصداقية والفعالية.

وتمشيا مع هذا المبدأ، تؤيد السنغال بدون تحفظ طلب جمهورية الصين الانضمام من جديد إلى أسرة الأمم الحرة وقبولها عضوا في منظمتنا وفي وكالاتها المتخصصة. ولذلك، اقترحنا أن تعيد الجمعية العامة النظر في ذلك الجزء من القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي استبعد جمهورية الصين من عضوية الأمم المتحدة ومن وكالاتها المتخصصة.

وتمشيا مع قصد الأمم المتحدة - المتمثل في أن تصبح مركزا تعمل فيه الأمم معا لأجل التقدم الاجتماعي عن طريق تحسين الظروف المعيشية - أسهمت الأمم المتحدة إسهاما ملحوظا في تحديد المشكلات التي تواجه البشرية.

وطوال هذا العقد، عقدت الأمم المتحدة، سلسلة من المؤتمرات الكبرى التي مكنت المجتمع الدولي من أن يعتمد على أرفع مستوى سياسي، مجموعة من خطط العمل التي تمثل توافقا في الآراء. هذه الخطط أرست الأساس اللازم لشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، تستند إلى مبدأ المسؤولية الوطنية وحتمية التضامن الدولي، في السعي من أجل استجابة موحدة إزاء التحديات التي تواجهنا جميعا. ولم يحدث في أي وقت مضى على الإطلاق أن اتخذ مثل هذا النهج الشديد السخاء المبشر بكل خير إزاء الشواغل التي تؤرق مجتمع الأمم.

إن خطط العمل هذه، إلى جانب درجة أهميتها، تشكل طائفة من الالتزامات الرسمية بتدابير ينبغي أن تتخذ مجتمعة. وبدون التعبئة المناسبة لموارد جديدة وإضافية، فإن الأعمال الملموسة المتوقعة من هذه المبادرات النبيلة، التي تنبع قوة عظمتها ومشروعيتها من المثل العليا المكرسة في الميثاق نفسه، عرضة لأن تترجم إلى آمال معرضة بشدة للتهديد أو الإحباط.

وفيما يتجاوز المشاكل المرتبطة بتنفيذ نتائج المؤتمرات الكبرى التي نظمت على امتداد العقد، فإن التعاون الدولي من أجل التنمية يمثل الآن معضلة لا يمكننا تجاهلها دون أن نتنكر للمثل العليا للسلم والتنمية التي ألهمت الآباء المؤسسين لمنظمتنا.

ذات مرة قال ميغيل أونامونو، مدير جامعة سالامنكا في إسبانيا.

"في بعض الظروف، يصبح التزام الصمت صنوا للكذب".

إذا، كيف يمكننا أن نلتزم الصمت إزاء التناقض الواضح بين الزيادة المستمرة للحاجة إلى تعاون اقتصادي من أجل التنمية والتدني المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي وصلت اليوم إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٥ سنة؟ كيف يمكننا أن ننسى أوجه الاختلال المستمرة في التجارة الدولية المتعددة الأطراف، والتي كان دورها الأول هو، في الأساس، أن نضمن للجميع، سواء في الدول المتقدمة النمو أو النامية، المنافع التي تتحقق من آلية تجارية قصد لها أن تكون منفتحة ومنظمة وشفافة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها؟ وما هي قيم الإنسانية التي لا يزال من الممكن الاستشهاد بها في الوقت الذي يحرم فيه، ونحن على مشارف الألفية الثالثة، وفي عالم قد أصبح قرية عالمية، أكثر من مليار من الرجال والنساء حتى من الحد الأدنى لعناصر الحياة الكريمة؟ إن التهميش والإقصاء الذي يخيم شبحه على هؤلاء الرجال والنساء في حياتهم اليومية يؤكد مرة أخرى

الأولوية المطلقة التي ينبغي أن تولى لمكافحة الفقر على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

ولهذا السبب فإن اتخاذ تدابير قوية يعتبر ضروريا اليوم أكثر من أي وقت مضى لإعطاء روح جديدة للمبادلات بين الشمال والجنوب. إن المناقشة الرفيعة المستوى في الجمعية العامة المكرسة لتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي عن طريق الشراكة علاوة على مشروع خطة عقد اجتماع دولي على أرفع مستوى من أجل تمويل التنمية، تشكل مبادرات مشجعة شأنها شأن ما يمكن اتخاذه من مبادرات من أجل تقديم تعويض عادل للسلع الأساسية وإيجاد تسوية شاملة لأزمة مديونية البلدان النامية.

إن الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة تتزامن مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعزيز دعائم الدولة وتوسيعها على أساس سيادة القانون في جميع أرجاء العالم؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وإدماج حقوق الإنسان في الأنشطة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز الحق في التنمية - كلها عناصر تمثل الأركان الأساسية لسياسة عالمية من أجل ترسيخ حقوق الإنسان والحريات في نهاية هذا القرن.

وفي هذا الإطار، يود وفدي أن يحيي المبادرات الرئيسية التي اضطلعت بها السيدة ماري روبنسون، المفوض السامي لحقوق الإنسان، منذ توليها منصبها، لا سيما تلك المبادرات الموجهة إلى قارتنا أفريقيا، والتي تتفق تماما مع توقعاتنا. وفي واقع الأمر، فإن ذلك يعني، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن علينا أن نعزز الحوار مع الحكومات، وأن نعزز الحوار فيما بين المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن نسعى من أجل ترشيد آليات حقوق الإنسان.

إن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تشكل مصدرا لقلق المجتمع الدولي بأسره بسبب الصلات المتعددة والضارة التي استطاع الاتجار بالمخدرات أن ينشئها مع ظواهر مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب، واللصوصية واسعة النطاق، والأسلحة غير المشروعة، وشبكات التهريب - لا سيما تلك الضالعة في الأسلحة صغيرة العيار، وخاصة في أفريقيا. وقد أصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار والأمن لجميع الأمم والدول والمناطق في العالم في نهاية هذه الألفية.

ولهذا السبب فقد رحب بلدي السنغال بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات في حزيران/يونيه الماضي التي حضرها العديد من رؤساء الدول والحكومات في هذه القاعة. ومن الضروري أن نعمل جميعا من أجل التنفيذ الفعال للنتائج الهامة التي توصل إليها ذلك الاجتماع، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

وقبل أن أختتم بياني اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الأزمة المالية وضرورة تعزيز فعالية الأمم المتحدة. فمنذ سنوات تشهد منظمتنا حالة مالية مثيرة للقلق جدا. وأسباب هذه الحالة قد نوقشت بإسهاب هنا وليست هناك ضرورة لأن أذكر بها الآن. ولكني أود فقط أن أؤكد أن عملية الإصلاح التي نشارك فيها جميعا لا يمكن تنفيذها بنجاح في ظل حالة عدم الاستقرار المالي التي تشهدها المنظمة في الوقت الذي يطلب إليها فيه أن تعمل على جبهات كثيرة متعددة.

إن السياق الدولي الجديد والطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجهنا يقتضيان منا أن نجدد الأمم المتحدة هيكلا وتنظيما وأن نزودها بالقدرات اللازمة لمساعدتنا في حل نزاعاتنا وفي القضاء على أوجه الظلم والتفاوت وتجنب الإقصاء والأنانية.

ويكفينا أن تكون لنا الرغبة في ذلك لأن لدينا الموارد والقدرات اللازمة لتحقيقها. وقد واجهت البشرية في تاريخها المضطرب العديد من التحديات بحيث لا يمكننا أن نشكك في قدرتها على مواجهة تحديات الألفية الثالثة كذلك.

وفيما يتعلق بنا في السنغال، فإننا، تحت قيادة السيد عبده ضيوف، رئيس الجمهورية، على استعداد لتحمل مسؤولياتنا انطلاقا من إحساس حقيقي بالتضامن والجهد الجماعي بغية تحقيق طموحاتنا وأحلامنا. وذلك واجب علينا إزاء أنفسنا، ولكنه واجب إزاء الأجيال المقبلة خاصة.

خطاب السيد جانيز درنوفسك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد جانيز درنوفسك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لي عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد جانيز درنوفسك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد درنوفسك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم بالتهنئة للرئيس ولبلده أوروغواي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنني على ثقة من أن خبرته ومهاراته ستساعدان الجمعية العامة في أداء مهامها الهامة.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للسيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا على عمله الذي اضطلع به أثناء رئاسته للجمعية العامة وأن أشيد به لتوجيهه الحاسم خلال مداولات الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

إن النظام العالمي يعاد ترتيبه. ووقتنا هذا يتسم بتغيرات مستمرة. ومما له أهمية حاسمة أن تحدث عمليات التغير هذه على نحو سلمي ووفقا للقواعد التي اتفق عليها المجتمع الدولي. إن الأمم المتحدة لها دور لا غنى عنه في ذلك الصدد وينبغي أن تكون قادرة على الاستجابة لحاجات العالم. وبينما يصح القول بأن الأمم المتحدة هي الإطار الذي يمكن للدول الأعضاء أن تقوم داخله بالسعي لتحقيق مصالحها الوطنية الخاصة، فإن الأمم المتحدة هي في المقام الأول أداة لتحويل أهداف البشرية وتطلعاتها المشتركة إلى برنامج واقعي من أجل مستقبل أفضل.

إن العالم وأهدافه وتحدياته آخذة في التغير، ويتعين على الأمم المتحدة أن تتغير أيضا. وقرار الدول الأعضاء بدعم برنامج الأمين العام للإصلاح ومساعدته على اتخاذ التدابير اللازمة كان قرارا حكيما. ويخامرنا السرور إذ نرى أن بعض الخطوات التي خطاها هذا البرنامج الممتاز جعلت الأمم المتحدة بالفعل أكثر استجابة وأكثر فعالية.

إن شيئا لا يستطيع أن يساعدنا على التصدي للتحديات الملحة للعولمة، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتغيرات البيئية، وللحاجة الملحة لحماية حقوق الإنسان واحترامها سوى وجود منظمة عالمية تتصف بالكفاءة. نحن بحاجة إلى أن توفر الأمم المتحدة الحماية لأسمى هدف لنا، وهو هدفنا الأساسي للغاية، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، نتوقع أن يوافق الأعضاء خلال دورة الجمعية العامة هذه على ما تبقى من مقترحات للأمين العام. وهذا سيتيح لنا أن نمضي قدما في الإصلاح والتحول لأممنا المتحدة.

وتعلق سلوفينيا أهمية خاصة على تعزيز المبادئ والقيم النبيلة التي قامت عليها الأمم المتحدة. لهذا السبب شعرنا باعتزاز خاص لانتخابنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن تنفيذ الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية التي ننتهجها في أعمالنا ومساعينا في مجلس الأمن يعترضه عدد متزايد من التهديدات للسلام والاستقرار. ويجب أن نستهدي في كفاحنا من أجل إعطاء أمل جديد للشعوب التي تتعرض للمعاناة بالتعاطف والتصميم في أحكام المجلس.

ومن البلقان إلى أفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى، ثمة نوع معين من الأعمال الحربية يبدو سائدا في جميع الصراعات. فالسكان المدنيون هم الهدف الرئيسي، وهم أيضا الهدف الوحيد في أحوال كثيرة. وأخذت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وارتكاب أنكى الأساليب العدائية تصبح نتائج عادية تسفر عنها هذه الصراعات. ويجب أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه الانتهاكات وأسبابها الجذرية السياسية منذ البداية. ويجب أن نعمل متحدين وبعزم لنضمن ألا يظل مرتكبو انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان بلا عقاب.

وهناك أطراف في المجتمع الدولي لا تزال تعتقد أن التهديد بالقوة أو باستعمالها هو وسيلة مشروعة للتغيير. وهي لا تنظر في إيجاد حلول وإجراء مفاوضات سياسية إلا بعد فشل الخيارات العسكرية أو في حال فشلها. ونحن نشاهد هذا في أفريقيا، حيث الأزمات القديمة تخلفها أزمات جديدة. ونشاهدها في استمرار سباق التسلح، وحتى في الميدان النووي. وبوسعنا أن نشاهدها أيضا في أوروبا، حيث تمثل كوسوفو مأساة إنسانية أخرى. وكأن هذا كله ليس كافيا، نحن نواجه أيضا أحط أعمال الإرهاب وأشد أنواع العنف الذي لا مبرر له - أي الإرهاب الدولي الذي ألحق الأذى بمئات الضحايا الأبرياء.

وفي البوسنة والهرسك، فإن عملية السلام آخذة في التجذر ببطء ولكن بصورة أكيدة. ومع ذلك، فإن عكس مسار هذه العملية لم يصبح متعذرا بعد. ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في إدارة الحالة في فترة ما بعد الصراع. وثمة حاجة متزايدة إلى كفالة إعادة الإعمار الاقتصادي، وتوفير المساعدة الاقتصادية الكافية. وتشارك سلوفينيا مشاركة نشطة في تلك الجهود المبذولة.

وثمة مسائل عديدة هامة في البوسنة والهرسك لا يزال يتعين حلها. فعدد اللاجئين العائدين، وبخاصة اللاجئين من الأقليات، أدنى بكثير مما كان متوقعا. وفي هذا الصدد، نشيد بدور منظمة حلف شمال الأطلسي، ووحدتها المتخصصة المتعددة الجنسيات وقوة الشرطة الانتقالية الدولية على الأدوار التي تضطلع بها. وأن إضفاء الديمقراطية وترسيخ المصالحة عنصران لا غنى عنهما في تعزيز السلم في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، فإن المصالحة لا تعني الإفلات من العقاب. والحقيقة أنه لن تكون هناك مصالحة حتى يقدم جميع مجرمي الحرب إلى العدالة. وبغية تحقيق هذا الهدف، نتوقع قيام تعاون فيما بين جميع البلدان المعنية.

والحالة في كوسوفو أصبحت مدعاة لقلق دولي مشروع منذ فترة. فقد استمر الإبلاغ عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان طوال سنوات. وفي الأشهر الأخيرة، أخذ سكان كوسوفو يتعرضون لحملة من أعمال الرعب وحملوا على الفرار من ديارهم واتخاذ الغابات والجبال ملاذا لهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمنع وقوع كارثة إنسانية في فصل الشتاء هذا، وأن يحمل جميع الأطراف في الصراع على تحمل مسؤولياتها. ويجب وقف جميع أشكال العنف ضد السكان المدنيين في كوسوفو. فسكان كوسوفو في حاجة إلى وقف إطلاق النار وفي حاجة إلى إجراء مفاوضات تبدأ الآن. وهذا شرط أساسي للبدء بعملية عودة اللاجئين.

ولدى الأمم المتحدة الوسائل لتنظيم أعمال دولية فعّالة من أجل صون السلام. ومجلس الأمن يقوم بالتصدي لمعظم هذه المشاكل. وتشعر سلوفينيا في الوقت الراهن بالاعتزاز إزاء كونها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ونحن نبذل قصارى جهدنا من أجل الإسهام في الجهود المشتركة الرامية إلى كفالة صون السلام، واحترام التعهدات الدولية، وإقامة العدالة، وإنقاذ الأرواح البريئة حيثما أمكن ذلك.

وتشارك القوات المسلحة السلوفينية فعلا في عمليات ترمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار. إن تنفيذ عمليات من أجل دعم السلام لهو تعبير عن إرادة سلوفينيا السياسية. وإظهار لتأهب قواتنا المسلحة.

إن الخبرة الثرية التي اكتسبتها الأمم المتحدة هي موضع إعجاب. ومع ذلك، فمن شأن إصلاح هيكلها البالغ خمسين عاما من العمر أن يعزز تعزيزا كبيرا فعاليتها بطرائق عديدة. وسلوفينيا تشاطر رأي أغلبية الدول الأعضاء ومفاده أن مجلس الأمن في حاجة أيضا إلى إصلاح وينبغي إصلاحه. وهو ينبغي أن يصبح أكثر تمثيلا وأكثر تحديثا عن طريق زيادة عدد أعضائه غير الدائمين والدائمين على حد سواء. وينبغي أن يصبح أكثر فعالية في عملية صنع القرار. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أن يصبح أكثر شفافية لأن قراراته تؤثر في جميع الدول الأعضاء.

إن دورة الجمعية العامة لهذا العام ستتصف إلى حد كبير بالاحتفال بحدث هام يظل مصدر إلهام هام لأنشطة الأمم المتحدة اليوم. فلقد مرّ خمسون عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة تاريخية اعترفت بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع البشر باعتبارها أساسا للحرية والعدالة والسلام في العالم.

وهذا الوقت مناسب للتفكير فيما تحقق فعلا وفيما لا يزال يتعين تحقيقه في ميدان حقوق الإنسان. ولقد حان الوقت لتأكيد التزامنا مجددا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بكاملها - المدنية والسياسية، فضلا عن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولإظهار تصميمنا على ذلك.

ونعتقد اعتقادا قويا بأن أمر تعزيز وحماية حقوق الإنسان شاغل مشروع للمجتمع الدولي، ويستدعي اهتماما وتعاونا دوليين على مستوى رفيع. وتؤيد سلوفينيا بقوة عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وتشعر بالسرور إزاء إصدار محكمة جنائية دولية أول حكم يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية. ونرى هذا أيضا بوصفه أجزى سبيل للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها.

وكانت النهاية الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية في ١٧ تموز/يوليه من هذا العام بمثابة خطوة تاريخية في إضفاء الطابع العالمي الحقيقي على حكم القانون وحقوق الإنسان. ونأمل أن يساعد ذلك في إحقاق العدالة للضحايا، والحد من الإفلات من العقوبة وردع أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في القرن المقبل.

وكان التوقيع على اتفاقية أوتاوا خطوة هامة من أجل الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وينبغي لنا جميعا أن نبدأ عملية ذات نطاق عالمي للاضطلاع بعمليات نزع الألغام وإزالتها من آلاف المناطق المزروعة بالألغام في أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تبدأ في أسرع وقت ممكن عملية إعادة التأهيل الجسدية والعقلية للملايين من ضحايا الألغام في أنحاء العالم. ولقد انضمت سلوفينيا فعلا إلى هذه العملية، وأنشأت حكومة جمهورية سلوفينيا الصندوق الاستئماني الدولي لنزع الألغام ومساعدة ضحايا الألغام في البوسنة والهرسك. والهدف الأساسي للصندوق هو جمع الموارد المالية وتنظيم عمليات نزع الألغام وبرامج إعادة تأهيل ضحايا الألغام من البوسنة والهرسك. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد النبيل.

ومع انتهاء الحرب الباردة، توقع العديد من البلدان انتهاء الحقبة النووية. وكنا نتوقع الاضطلاع بعملية متسارعة لإزالة الأسلحة النووية. ومن أسف أنه، وبالرغم من النجاحات الهامة التي تحققت في خفض الأسلحة النووية، فإن انتشار الأسلحة النووية قد ازداد في السنوات الأخيرة. وتدين سلوفينيا التجارب النووية بقوة وتناشد جميع البلدان أن تضع نهاية لبرامجها النووية العسكرية.

ودللت سلوفينيا على عزمها على الإسهام في نزع السلاح النووي من خلال الانضمام إلى سبعة بلدان أخرى غير نووية - هي إيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا - في إصدار الإعلان المشترك لوزراء خارجية البلدان الثمانية بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى وضع برنامج جديد" (A/53/138). وكان الهدف الأساسي لعملنا هو البدء ببذل جهود جديدة لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وإننا، نحن ممثلي البلدان الثمانية، نبذل جهودا راسخة من أجل تمكين الأجيال المقبلة من التمتع بعالم خال من الأسلحة النووية.

وقد آن الأوان لاتخاذ تدابير ملموسة ومبادرات طليعية. فتطور النظام العالمي يتطلب تلك التدابير والمبادرات، وسلوفينيا تدرك هذه الحاجة الهامة. ونعتقد أن المسائل الأساسية للأمن الدولي، مثل مسألة الأسلحة النووية، ينبغي التصدي لها بطريقة واقعية وشاملة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به

اصطحب السيد جانيز درنوفسك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة جانيت بوستويك، وزيرة خارجية البهاما.

السيدة بوستويك (البهاما) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعرب عن سرور كومنولث جزر البهاما لترؤس السيد أوبيرتي مداولات هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة وأن أنقل إليه أحر تهانينا على انتخابه. وبإمكانه أن يعول على التأييد الكامل لوفد البهاما لضمان نجاح هذه الدورة.

وتود البهاما أيضا أن تعرب عن تقديرها للسيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا، الذي أدت إدارتها الكفؤة لمداولات الدورة الثانية والخمسين إلى خاتمة ناجحة. ونحن ممتنون له.

في ١٠ تموز/يوليه في هذا العام، احتفل كمنولث البهاما بيوبيله الفضي كدولة ذات سيادة. فبلدنا ديمقراطية مزدهرة ويتمتع بمستوى من أعلى مستويات المعيشة في نصف كرتنا. وسيستمر اقتصادنا في نهوضه من نمو سلبي ساد في أوائل العقد، ويواصل باطراد توليد فرص العمل الضرورية لتوفير عمالة منتجة لشبابنا في جميع قطاعات الاقتصاد البهامي.

وإبان السنوات الخمس والعشرين منذ استقلالها، دللت البهاما على سجل قوي ونموذجي باستمرار في دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والنهوض بتقدم المرأة وترسيخ التنمية الاجتماعية والعدالة.

والبهاما كعضو في المجتمع الدولي، ظلت راسخة في التزاماتها تجاه الأمم المتحدة وتجاه المنظمات الدولية الأخرى. ومن ثم، فإن السياسة الخارجية للبهاما اتسمت بالتعاون السلمي واحترام سيادة جيرانها.

إلا أننا، شأننا في ذلك شأن العديد من الدول الأخرى في المجتمع الدولي، نجد حرجا في التشكيك بكفاية الوفاء بالالتزامات بتحسين أحوال البلدان النامية. وأرى أن من الإنصاف التأكيد على أن سجل إنجازات الأمم المتحدة في البلدان النامية، في أحسن أحواله، لم يكن مرضيا على طول الخط.

ولئن كان صحيحا أن العديد من البلدان النامية حققت قدرا من النجاح في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة مباشرة لتدخل الأمم المتحدة ومساعدتها، فإن أوجه نقص خطيرة شابت هذه النجاحات غالبا ولا تزال. وهناك عدد كبير من البلدان في العالم النامي يعاني اليوم من فقر مدقع، وبيئات متدهورة، ومستويات صحية هزيلة، ونسب بطالة مرتفعة، ومستويات مذهلة من سوء التغذية والجوع، وتصاعد التضخم وزيادة الأنشطة الإجرامية وجموع المشردين الذين تشردوا بسبب الظروف السياسية والاقتصادية. وهذه المشاكل والتحديات تفوق الموارد الضئيلة، البشرية والمالية لهذه الدول، كما أن العديد من برامج المساعدة التي وضعت لمعالجتها تقع تحت ضغوط مواردها المتناقصة.

وهذه بعض المجالات ذات الأهمية الحاسمة التي يمكن أن تؤثر فيها المنظمة تأثيرا كبيرا في حياة الأفراد ولا سيما في البلدان النامية. وثمة مجال آخر يمكن أن تؤثر فيه المنظمة كثيرا هو مجال اعتماد تدابير للقضاء على الممارسة البغيضة المتمثلة في الاتجار بالنساء والأطفال. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد للتصدي لهذه المشكلة بطريقة شاملة.

ولا تزال البهاما تواجه تحديا يفرضه دخول المهاجرين لأسباب اقتصادية بدون ضوابط إلى أراضيها، وهذه المكابدة لا تلقى سوى النذر اليسير من الاعتراف أو المساعدة الدولية، بالرغم من العبء المالي الذي يلقى بكلكله على دولتنا الصغيرة النامية. والواقع أن مجتمعنا الصغير يتعرض بصورة متكررة لضغط شديد لا يتناسب مع حجمه لامتصاص هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين بدون مراعاة للآثار الاجتماعية والسياسية الخطيرة المترتبة على هذه الطلبات. ومن الواضح أن اتفاقيات الأمم المتحدة الهامة التي صيغت لمعالجة مشاكل اللاجئين السياسيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تتصدى على النحو الكافي لمشكلة المهاجرين الاقتصاديين اليوم الذين لا توجد وثائق بحوزتهم. ولذا، فإننا ندعو هذه الجمعية إلى أن تبدأ النظر في ضرورة استعراض ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وجزر البهاما أرخبيل يتكون من ٧٠٠ جزيرة تشغل أكثر من ٠٠٠ ٨٠ ميل مربع من المحيط. ولدينا سلسلة من أهم سلاسل الشعب المرجانية في العالم، فضلا عن الأنواع الهامة من النباتات والحيوانات والحياة الحيوانية الأرضية والبحرية. ومن الواضح أنه تقع على عاتقنا مسؤولية المحافظة على بيئتنا وحمايتها من أجل رفاه الأجيال القادمة. ومن الواضح أيضا أنه يلزمنا استمرار المساعدة الدولية، إذا كان لنا أن ننجح. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالتقدير والشكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مساعداته المستمرة لجزر البهاما ونحن نسعى لتعزيز قدرتنا على تصنيف وإدارة وحماية التنوع البيولوجي الثري لدينا، وأن أشكر أيضا أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مساعدتها على تحسين استجابتنا للتحديات التي يشكلها تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر.

ومن المهم أن نبدأ على الفور في معالجة العقبات التي تعوق الأمم المتحدة عن الاضطلاع بالدور الفعال الذي يجب، أو يمكن أن تضطلع به في الاقتصاد العالمي. وعلينا أن نتيقظ كي لا نهمل في التزامنا بأهداف المنظمة التي تجسدت ببلاغة في تعهدنا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين بأن نكون شعبا "متحدا من أجل عالم أفضل"، تظل فيه الأحوال الإنسانية أولويتنا القصوى. ويجب أن نعترف كلنا بأنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون ناجحة ومستجيبة للتحديات إلا بقدر ما نسمح لها، نحن الدول الأعضاء، بذلك. ونجاح الأمم المتحدة هو نجاحنا.

إن تدابير الإصلاح التي اعتمدت في الدورة السابقة تهيئ محفلا مفيدا، منه نعيد تصويب منظمتنا ونحسنها. وفي هذا الصدد ترحب جزر البهاما بمقترحي الجمعية الألفية والمحفل الألفي من أجل إقامة شراكة أوثق مع المجتمع المدني.

وجزر البهاما تقدر وتقبل سلامة اعتماد أحكام الآجال المحددة التي ترسي آجالا زمنية محددة لولايات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى حساسية الأمر، نوصي

بشدة بأن يجري التوصل إلى المقررات النهائية على أساس توافق الآراء بين أعضاء المنظمة.

وتعتقد جزر البهاما أن مجلس الأمن بتشكيله الحالي تبدو فيه بعض مظاهر الظلم والخلل في هذه المنظمة. والمنظمة الحية ينبغي لها أن تتكيف مع الظروف المتغيرة إذا كان لها أن تحتفظ بأهميتها. ومجلس الأمن الذي يعكس هيمنة دول ما بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن نتوقع منه أن يتصدى بالشكل الواجب لشواغل عالمنا فيما بعد الاستعمار. ولما كنا على عتبة ألفية جديدة، فإنه من صالحنا أن يعكس هذا الجهاز الجوهري في منظمتنا واقعنا الراهن بشكل أفضل.

وجزر البهاما، الدولة المحبة للسلام، التي رفعت طوال التاريخ من شأن احترام الكرامة الإنسانية، تشجب الإرهاب بكل أشكاله. فهذه الأعمال الدنيئة وحشية وتلحق الخراب بمجتمعات كاملة. ولهذا تواصل جزر البهاما تقديم الدعم لكل الجهود الوطنية والدولية المشروعة لوقف انتشار الإرهاب وللسعي نحو القضاء عليه.

وتحقيقا لهذا الهدف، سنواصل التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تقديم مرتكبي العمليات الإرهابية إلى العدالة، وكذلك من أجل المعالجة الشاملة للأسباب الأساسية للإرهاب. ونناشد كل الأعضاء العمل على نفس المنوال.

ونود أن نتقدم بالشكر للأمين العام كوفي عنان على جهوده الدؤوبة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن التقارير التي قدمها مؤخرا عن بؤر الاضطراب في العالم لا تزال تكشف عن صورة مزعجة. ففي العالم الذي انكمش نتيجة للعولمة، كل بؤرة اضطراب من شأنها أن تؤثر علينا جميعا. ولذلك فإن طاقاتنا التي تبذل سعيا لإيجاد حلول فعلية لهذه الأزمات العالمية يجب أن تكون على قدر الطاقات المبذولة سعيا لإيجاد حلول لتحدياتنا الوطنية. وأرجو أن نسعى للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بطفرة مستنيرة في هذا المجال.

إن استمرار إنتاج واستخدام الألغام الأرضية على الصعيد الدولي لا يزال يشوه ويقتل آلاف الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في البلدان النامية. وجزر البهاما تستنكر هذه الأعمال. وقد أسعدنا أن ننضم إلى أكثر من مائة بلد وقعت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وقد صدقنا عليها أيضا. ونناشد كل الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك، أن تفعله.

وجزر البهاما يشغلها بشكل خطير انتشار البنادق اليدوية وغيرها من الأسلحة التي لا تزال تتسلل إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة. واستخدام مرتكبي الجرائم هذه الأسلحة التقليدية يزيد زيادة كبيرة من مستوى العنف في مجتمعاتنا ويهدد نسيجنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ونناشد البلدان التي تصنع البنادق اليدوية وغيرها من الأسلحة أن تتحمل مسؤولية أكبر عن بيع وتصدير هذه الأسلحة، وأن تقوي جهودها الجماعية الدولية لمكافحة هذه المشكلة. ومن جانبنا، فقد انضممنا إلى الدول الأعضاء في نصف الكرة الغربي في الانضمام إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية، والذخيرة، والمتفجرات، وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها، والتصديق على تلك الاتفاقية. ونوصي جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة باتخاذ إجراءات مماثلة.

وجزر البهاما، بعد أن شهدت انخفاضا في العبور والاتجار غير المشروعين في المخدرات في أراضيها، تشعر بالأسف إذ تخبر الجمعية العامة أنها تواجه هذه الآفة مرة أخرى. ويزداد تواتر الاستيلاء على المخدرات كما يزداد حجمها، ويزيد بالمثل عدد الأفراد المقبوض عليهم والمتهمين بجرائم المخدرات. وقد تعلمنا من الخبرة السابقة أن هذه المشكلة لا يمكن حسمها من جانب دولة واحدة. فالتعاون الدولي أمر جوهري إذا كان لنا أن نحد من هذا الخطر.

وجدير بالذكر أننا رحبنا بالدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في العالم، التي عقدت مؤخرا. فقد اتخذت تلك الدورة مقررات هامة هدفها رسم مسار الكفاح الدولي في المستقبل للقضاء على العرض من المخدرات والاتجار بها واستهلاكها. ومن الحتمي الآن أن تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ هذه المقررات.

وكانت الاثنا عشر شهرا الماضية فترة قلاقل في الاقتصاد العالمي، واتسمت بصفة خاصة بالأزمة المالية

القاسية في جنوب شرقي آسيا. وقد أخذ الإحساس بهذه الأزمة يدب بدرجات متفاوتة، على الصعيد العالمي.

وقد أكدنا من حين إلى آخر في هذا المحفل أهمية إنشاء إطار عمل دولي منصف ومستدام للأسواق العالمية المتكاملة تكاملا شديدا. هذه الحاجة ما زالت قائمة بشكل جوهري، وبخاصة على ضوء الخطى المسرعة لعولمة الإنتاج ولتدفقات رؤوس الأموال، وتحرير التجارة في مرحلة مبكرة من هذا العقد. ومن الواضح أن هذه التطورات لم توفر لجميع البلدان فرصا متساوية للمشاركة في منافع العولمة.

وينبغي أن تحصل البلدان - أي البلدان النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - على المساعدة في جهودها الرامية إلى الاندماج في التيار العام للاقتصاد العالمي، بدون أن تتكبد تكاليف عقابية ومعوقة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه أمور يتوقف عليها بقاء البلدان الصغيرة مثل جزر البهاما.

وتثار الآن أسئلة حول مقدرة النظام المالي الدولي على الوفاء بالمطالب المتزايدة لاقتصادات العالم المتنوعة. وتدرك حكومتي تماما أنه بالرغم من أن تدفقات رأس المال الخاص لعبت دورا لا غنى عنه في تقدم الاقتصادات النامية، فإنه لا ينبغي الاعتماد عليها كمصدر وحيد لتمويل التنمية الرأسمالية. وفي هذا الصدد، تلاحظ جزر البهاما الدعوة التي صدرت مؤخرا لعقد محفل حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية يهدف إلى تعزيز الشراكة الدولية لأغراض التنمية.

وتؤيد حكومتي هذه الدعوة وتشيد بجهود الجمعية العامة الرامية إلى إجراء المزيد من الاستكشاف لهذا الأمر، بطلبها إلى الدول الأعضاء تقديم إسهاماتها بشأن الموضوع. ونحن ندعو هذه الهيئة إلى تناول هذا الموضوع بأكبر قدر ممكن من الشمول والتكامل.

ويسر حكومتي أن تشير إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بإعداد رقم قياسي للضعف في الدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي انعقد في كانون الأول/ ديسمبر الماضي هنا في الأمم المتحدة. ويحدو حكومتي أمل كبير في أن يُتواصل العمل في هذا الجانب الهام. وكما تعلم الجمعية، فقد كررت جزر البهاما في مناسبات عديدة اعتراضها على استخدام متوسط دخل الفرد كأداة قياس وحيدة أو رئيسية لاقتصادات البلدان النامية. فهذا المقياس لا يأخذ ولا يمكن أن يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لبلدان مثل جزر البهاما، بتكويننا الأرخبيلي، وهشاشتنا البيئية وضعفنا الاقتصادي. وهذه جميعها معايير متكاملة لقياس حالة تنميتنا.

وتتطلع حكومتي إلى الاستعراض المقبل لبرنامج عمل بربادوس في عام ١٩٩٩، وتأمل أن تعالج جميع الموضوعات التي تهم الدول النامية الجزرية الصغيرة وفقا لفصول برنامج العمل.

ولن تكون رؤية أممنا المتحدة للوفاء باحتياجات شعبنا ممكنة التحقيق إلا إذا تم توخي المصلحة العامة في صياغة مقاصدنا وأهدافنا بدلا من توخي الأهداف الوطنية الضيقة. وإلا فإن هذه الدوافع ستتمخض حتما عن برامج قاصرة وسلبية التأثير على العلاقات.

ولم تعد دروس التأريخ تستغرق قرونا لاستخلاصها. بل هي تعرض نفسها بصورة جلية أمامنا، وخلال حياتنا في أغلب الأحيان. فهل سنختار أن نتعلم منها؟ إن الإجابة تعتمد على كل واحد منا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية ميانمار، السيد أوهن غياو، وأعطيه الكلمة.

السيد غياو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى السيد أوبيرتي بتهانئ وفدي على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن بفضل قيادته من إحراز تقدم جوهري في مداولات هذه الجمعية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى سلفه السيد هينادي أودوفينكو بما أهل له من إشادة على الطريقة التي ترأس بها واحدة من أكثر دورات الجمعية العامة الحافلة بالأحداث. وأود على وجه الخصوص أن أعرب عن امتناننا له على قيادته الماهرة لمداولاتنا بشأن مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام، والتي أدت إلى النجاح في إكمال مرحلة هامة من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

في السنة الماضية قدم لنا الأمين العام أكثر مقترحاته شمولا وأوسعها نطاقا لتعزيز وتنشيط هذه المنظمة. وتمكنّا أيضا من اعتماد قرارين تاريخيين، هما ١٢/٥٢ ألف و ١٢/٥٢ باء، خلال الجزء الموضوعي من الدورة الثانية والخمسين لتمكيننا من إصلاح هذه المنظمة وإدخال آليات جديدة لتحسين أدائها، بما في ذلك مكتب نائب الأمين العام. وبهذه الآليات الجديدة تمكنت المنظمة من إعادة تركيزها مجددا على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. ويسرنا أن تكون السيدة فريشيت، بشخصيتها الممتازة وخبرتها الواسعة، أول نائب للأمين العام لهذه المنظمة.

وقد تمكنّا في وقت مبكر من هذه السنة من اتخاذ خطوات إضافية للدفع بعملية الإصلاح إلى الأمام، وهي عملية لا تزال مستمرة. ونود أن نشكر الأمين العام على تقديمه للتقارير والإيضاحات الإضافية استجابة للقرار ١٢/٥٢ باء في الوقت الملائم. ويحدونا الأمل في أن تدفع جهود الأمين العام التي لا تكل عملية الإصلاح الجارية إلى الأمام.

ونحن بوصفنا دولة نامية، نأمل أن تؤدي عملية الإصلاح إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على أداء دورها ومهامها في ميدان التنمية والاستجابة على نحو فعال للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يعتبر إنشاء حساب للتنمية في إطار عملية الإصلاح خطوة تستحق الترحيب.

إلا أن التقدم الذي أحرز في عملية إصلاح الأمم المتحدة بوجه عام لا يقابله تقدم مماثل في إصلاح مجلس الأمن. ونشعر بشيء من الإحباط إزاء عدم إحراز نتائج ملموسة بشأن الموضوعات الرئيسية في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وإنني متأكد من أن كل دولة عضو بهذه المنظمة تتشاطر الرأي القائل بأن إصلاح مجلس الأمن واحد من أهم جوانب عملية إصلاح الأمم المتحدة كلها. وهذه العملية سيعتبرها المجتمع العالمي غير كافية بشكل خطير، وأقل من حقيقية، إذا لم نهيء مجلس أمن يمثل تمثيلا حقيقيا العضوية الحالية لهذه المنظمة، ويمكنه أن يستجيب استجابة فعالة للتحديات المستقبلة. ونحن لا نعتقد أن أي هيئة غير ديمقراطية وتمثيلية يمكن أن تعنى بمصالح الأعضاء جميعا في مهمتها الأساسية المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد اشتركنا جميعا في المناقشات المتعمقة المستفيضة بشأن مختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن لحوالي خمس سنوات الآن. ومع أننا راودتنا آمال كبيرة بأن تسفر الجولات الأخيرة لمناقشات الفريق العامل عن اتفاق عام بشأن أكثر المسائل إثارة للجدل فيما يتعلق بمجلس الأمن، لا يزال الهدف المراد تحقيقه يراوغنا. ومع ذلك، يسرنا أن نلاحظ أن الفريق العامل أحرز تقدما مشجعا في مداولاته بشأن التدابير المناسبة لتحسين أساليب العمل وشفافية أنشطة المجلس. ونحن نعتقد أن توسيع عضوية مجلس الأمن بطريقة متوازنة أحد العناصر الرئيسية لإصلاح المجلس. ومن دواعـــي احباطنا أن هذا العنصر الجوهري لا يزال محل اختلافات موضوعية بين الوفود. وهذه الاختلافات الأساسية ثبت أنها عقبة كبرى أمام تحركنا إلى الأمام صوب اتفاق عام بشأن مجموعة كاملة مشتركة من الإصلاحات.

إننا، باعتبارنا عضوا بحركة عدم الانحياز، نشارك بشكل عام في الموقف المشترك للحركة بشأن إصلاح مجلس الأمن. إلا أننا نود الإدلاء ببعض التحفظات بشأن بعض المسائل الجوهرية التي نشعر بضرورة تسجيل موقفنا بشأنها.

قبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يؤكد أن هدف عملية إصلاح مجلس الأمن كلها ليس مجرد إضافة بضعة بلدان إلى عضويته الدائمة. ومع أنه قُبل من حيث المبدأ تخصيص ثلاثة مقاعد دائمة للبلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإن وسيلة تحديدها واختيارها - رغم مختلف المقترحات والمفاهيم المطروحة - لا تزال صعبة المنال في هذه المرحلة ولا تزال دون حل. وميانمار ستشعر بقلق إزاء أي تحرك أو تدبير منحاز إلى مرشحين بعينهم. وميانمار تعتقد أن البلدان القادرة على المساهمة في السلم والأمن الدوليين ينبغي أن تكون أعضاء دائمة في المجلس الموسع. كما نحبذ أيضا توسيع مجلس الأمن في كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة.

إن أمامنا الآن فرصة تاريخية لوضع صيغة اختيار الأعضاء الدائمين الجدد بمجلس الأمن.

ومع أنه من الملاحظ أن هناك تأييدا قويا لتوسيع مجلس الأمن في فئته الدائمة، لم نتمكن من ترجمة الأفكار

المختلفة بشأن هذه المسألة إلى صيغة قوية مقبولة للجميع. وفي هذا الصدد، فإن فكرة تناوب الأعضاء الدائمين الجدد، التي قررت منظمة الوحدة الأفريقية أن تطبقها على البلدان الأفريقية، مفهوم هام جدا. ويبدو أن هناك عددا متزايدا من الدول التي تستهويها هذه الفكرة، وميانمار إحدى هذه البلدان. وهذا مفهوم قدمته منطقة معينة لنفسها ولم يقصد تصديره إلى مناطق أخرى. ومع ذلك، ينبغي ألا نستبعد المفهوم باعتباره واحدا من الخيارات الممكنة القابلة التطبيق على مناطق أخرى مثل آسيا في حالة ما إذا لم تحصل أشكال الاختيار أو الخيارات الأخرى على التأييد الكافي. ومن المهم بشكل حيوي أن يحدث التوسع في مجلس الأمن في فئتي العضوية كليهما في وقت واحد بالنسبة لجميع المناطق.

إن ميانمار أحد الأعضاء الأربعة والسبعين في المنظمة الذين لم يكونوا أبدا أعضاء في مجلس الأمن. ومهما كان مجلس الأمن ضعيفا في هيكله الحالي وغير ديمقراطي في ممارسته، فإن دوره في صون السلم والأمن الدوليين والإسهام الذي يقوم به أعضاؤه محل تقدير كبير من اتحاد ميانمار. ولهذا أولت ميانمار دائما اهتماما جادا للانتخاب السنوي لخمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، فلكي نعزز دور الأعضاء غير الدائمين، الذي ينظر إليه الآن بشكل عام على أنه دور هامشي، يمكن أن نسعى إلى حل بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ويرتبط حق النقض ارتباطا لا انفصام له بتوسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن. لقد استمرت المناقشة بشأن هذه المسألة سواء خارج المنظمة أو داخلها من قبل تأسيس الأمم المتحدة. ومع هذا، لم يحدث شيء في السنوات التي مرت منذ ذلك الوقت لتصحيح الظلم الذي تنطوي عليه. وبالنظر إلى حالة المناقشات الحالية، ينتظر أن تخيم علينا المسألة في المستقبل، بصرف النظر عن مشاعرنا القوية بشأن الممارسة. وبينما تطالب أغلبية كبرى من الدول الأعضاء بالحد من حق النقض وإلغائه في النهاية، يواصل الأعضاء الدائمون تمسكهم بموقفهم بأنهم لا يمكنهم قبول أي انتقاص من حقوقهم وامتيازاتهم بما في ذلك حق النقض.

وفي سياق إتاحة حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، برز رأيان رئيسيا. أحدهما يدعو إلى توسيعه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد. وفي رأيهم أن الأعضاء الجدد سيكونون في مرتبة أدنى بغير حق النقض. والثاني يذكر أن تمتع الأعضاء الدائمين الجدد بحق النقض، بوضعه الراهن، سينطوي على نكسة. ولذلك، فإن الحد من حق النقض في نطاقه وتطبيقه في الوقت الحالي بغرض القضاء عليه في آخر الأمر هو، في رأيهم، أمر ضروري. وفي هذا الصدد، كانت هناك مقترحات معقولة عديدة للحد من نطاق وتطبيق حق النقض. وهي في الحقيقة مثيرة للاهتمام. وأكثرها معقولية، في رأينا، فكرة تقييد تطبيقه على المسائل التي تقع في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن أحكام الفصل السابع هي الأساس المنطقي لمجلس الأمن.

لقد كان رأي ميانمار دائما أن حق النقض ظالم واستبدادي وأن إلغاءه في آخر الأمر هو النهاية الأكثر منطقية. إلا أننا نقبل القول بأنه من غير العملي القضاء على حق النقض في الوقت الحاضر. ولذلك، نعتبر من غير الإنصاف ومما يعد تمييزيا إنكار حق النقض على الأعضاء الدائمين الجدد إلى أن نقرر مصير هذه القضية الباقية غير المرغوب فيها التي ورثناها من الماضي. ونحن نشعر شعورا قويا بأنه ينبغي إعطاء الأعضاء الجدد نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الآن الأعضاء الدائمون الحاليون.

لقد تناولت ببعض الإطناب عملية إصلاح الأمم المتحدة. وقد فعلت هذا لأن الأداء الفعال للأمم المتحدة في اضطلاعها بدورها وأهدافها بالغ الأهمية للبلدان النامية مثل بلدي، فهنا في الأمم المتحدة تتمتع الدول النامية بمساواة سيادية مع البلدان الكبيرة والقوية. هنا في الأمم المتحدة لا بد لنا أن نحفظ ونصون المبادئ الملزمة أبدا مثل تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية؛ والامتناع في العلاقات الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة؛ والامتناع عن التدخل في الأمور التي تقع أساسا في حدود الاختصاص الوطني لأي دولة.

هذه مبادئ ذات أهمية قصوى للدول النامية مثل ميانمار حتى يمكن أن يكون لها استقلال ليس اسما فقط وإنما في الحقيقة أيضا. والأمم المتحدة الديمقراطية حقا هي وحدها التي تضمن ألا تضعف هذه المبادئ أو أن تصبح من المرونة بحيث تخدم الاحتياجات السياسية الوطنية للدول الكبيرة والقوية. إننا في عصر دولة كبرى

وحيدة، ونشهد في كثير من الأحيان محاولات لاستخدام الأمم المتحدة أداة سياسية للدول الكبيرة والقوية.

وفي كثير من الأحيان، نرى إرادة المجتمع الدولي تصبح مرادفة لإرادة الدولة الوحيدة الأقوى أو لإرادة مجموعة من الدول القوية. والأمم المتحدة الممثلة تمثيلا حقيقيا هي وحدها التي يمكنها أن ترعى مصالح الدول الكبيرة والقوية وأيضا مصالح أعضاء الأمم المتحدة جميعا، بما فيها الأكثر ضعفا. ولهذا نولي أهمية كبيرة لعملية إصلاح الأمم المتحدة.

وكانت لدينا آمال كبيرة في أن نهاية الحرب الباردة ستأذن بوجود نظام دولي جديد. وكانت لدينا آمال كبيرة في أن الموارد التي تستخدم في سباق التسلح سيجري تحويلها إلى الأنشطة الإنمائية. كنا نأمل أن يسود السلم والاستقرار جميع أنحاء العالم. وبدلا من ذلك نرى عدم الاستقرار والنزاعات سائدة في معظم مناطق العالم، فهناك أزمة الشرق الأوسط، والمآسي في البوسنة وفي كوسوفو وفي أنغولا وفي السودان وفي أفغانستان. وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وفي كثير من هذه الحالات تعيَّن على الأمم المتحدة أن تنفق الملايين من الدولارات في جهودها الرامية إلى صون السلم. وأدى ذلك إلى استنزاف كبير في موارد المنظمة التي كانت تعاني بالفعل من ظروف مالية صعبة لأن أحد الأعضاء امتنع عن سداد مستحقاته لأسباب سياسية داخلية.

من الحقائق البديهية أن الأمم المتحدة وعملياتها اتسعت فوق طاقتها وتحولت أغلب مواردها عن الأنشطة الإنمائية، وهي نفقات كان يمكن أن تخصص لأغراض أخرى أكثر فائدة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وعلى الرغم من هذه الحالة يحاول البعض استخدام الأمم المتحدة للتدخل في أمور تقع أساسا في نطاق الاختصاصات الداخلية لميانمار. لقد اضطلعت الحكومة الحالية بمسؤولية الدولة في إعادة الاستقرار والأوضاع الطبيعية إلى البلاد التي كانت في حالة من الفوضى والاضطراب. وفي السنوات القليلة الماضية تمكنت الحكومة من إعادة الاستقرار إلى البلاد، كما أن التمرد الذي أرهق البلاد في الخمسين سنة الأخيرة، أصبح شيئا من الماضي. ويسود السلم والاستقرار حاليا في جميع أنحاء البلاد تقريبا. هذه الإنجازات تحققت بصعوبة، خاصة في أمة متعددة الأعراق مثل ميانمار.

لقد حققنا هذا الاستقرار في ميانمار من خلال مساعينا الخاصة. ولم نفرض أي عبء على المجتمع الدولي. ولذلك نشعر بأسى شديد عندما نرى البعض يحاول أن يستخدم الأمم المتحدة للتدخل في أمور تقع أساسا في إطار اختصاصاتنا الداخلية. لقد اعتمدت الجمعية العامة العديد من القرارات، بما في ذلك القرار الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، التي تؤكد الحق السيادي غير القابل للتصرف لكل دولة في أن تختار نظمها الاقتصادية والسياسية. وقد اخترنا في ميانمار السير في طريق الديمقراطية.

ومن سخرية الأقدار أيضا أنه في الوقت الذي تعلن فيه ميانمار صراحة وعلى نحو مستمر أنها الآن بصدد الاضطلاع بعملية بناء دولة ديمقراطية حقيقية، اقتصادها موجه صوب السوق، تمارس علينا ضغوط سياسية من جانب البعض الذي لا يريد منا فقط أن نعتمد لأنفسنا نظاما ديمقراطيا، ولكن يرغب أن تكون هذه الديمقراطية وفقا لأهوائه. ومن المؤسف أيضا أن المؤيدين لنوع معين من الديمقراطية يحاولون استخدام الأمم المتحدة للتدخل في عمليتنا السياسية الداخلية. ونحن في ميانمار نعتقد اعتقادا قويا أن الطريق الذي اخترناه هو الطريق السليم وأنه أكثر ملاءمة لتقاليدنا وثقافتنا وروحنا الوطنية، والأكثر أهمية من ذلك كله هو أنه يلائم تطلعات شعبنا. وسنواصل بحزم مساعينا لبناء أمة حديثة ديمقراطية تنعم بالسلم والرخاء في ميانمار.

ومع ذلك يساور البعض شواغل بأن الصعوبات المتصلة بممارسات حقوق الإنسان في بلد ما يمكن أن تخلق مشاكل اقتصادية في بلد آخر. والواقع أن مثل هذه الحركات الإنسانية عبر الحدود حدثت في الماضي فيما بين البلدان المتجاورة وذلك لأسباب مختلفة. والوجه المهم هو ضرورة توفر الإرادة لحل هذه المشاكل والتغلب عليها عن طريق الفهم والاحترام المتبادلين. وينبغي ألا نشجع فكرة الاعتماد على الآخرين لحسم مشاكلنا الداخلية.

إننا لا نزال نعيش في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تتسم بعدم الاستقرار، وحيث لا تزال بؤر التوتر موجودة. كما أننا نواجه مجموعة كبيرة من المشاكل التي لم تحل بعد. ومنذ آخر مرة التقينا فيها، نشاهد تطورات تبعث على الأمل وأخرى تدعو إلى القلق. ولما كانت الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لتناول مشاكل السلم والتنمية فإن تعزيز دورها يكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. ونحن جميعا نثق في قدرة

المنظمة على تجنب الكوارث بجميع أشكالها وفي أن تجد حلولا عالمية للمشاكل الرئيسية في العالم. كما أننا نثق في قدرتنا على العمل معا. ومن الحتمي أن نضاعف جهودنا المنسقة حتى نحقق النجاح في وضع نظام عالمي يكفل السلم والرخاء. وفي هذا العمل المشترك تلتزم ميانمار، كعضو مسؤول في الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم الدعم الكامل للمنظمة في مساعيها لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية، وتؤكد التزامها بمبادئ ومقاصد الميثاق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوزيه لويس خيسوس وزير الشؤون الخارجية والمجتمعات المحلية في الرأس الأخضر.

السيد خيسوس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني إيما سعادة أن أقدم التهاني للسيد ديدييه أوبيرتي ولبلده أوروغواي بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. إن صفاته الممتازة وخبرته الدبلوماسية ستضمن دون شك نجاح عملنا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للقيادة الواعية لسلفه السيد هينادي أودوفينكو التي كانت سمة مميزة لعمل الدورة الثانية والخمسين، والتي أسهمت بالتالي في تحقيق نتائج باهرة.

ويقدر بلدي تقديرا كبيرا القدرات الخلاقة والطاقات الفكرية التي قدمها الأمين العام السيد كوفي عنان، للأمم المتحدة منذ أن تولى شؤونها. ونقدر بشكل خاص جهوده لتنظيم هياكل الأمم المتحدة.

وتدعم حكومتي على نحو كامل البرنامج الخاص بإصلاح الأمم المتحدة الذي يستهدف تحقيق المزيد من التماسك والكفاءة في أنشطة الأمم المتحدة. ولا يساورنا شك في أن تبسيط إدارة الأمم المتحدة سيؤثر تأثيرا إيجابيا على الطريقة التي تتناول بها المنظمة المسائل المختلفة والمعقدة التي تواجه المجتمع الدولي.

إن الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة من جانب المجتمع الدولي ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، ومن الدول فرادى، لمعالجة النزاعات التي اندلعت في القارة الأفريقية، أسفرت عن بعض النتائج الإيجابية، وكان بعض هذه النتائج بارزا، فقد أسهمت تلك الجهود في استعادة السلم وعودة الحياة الطبيعية في عدد من البلاد المتضررة. ومع ذلك فإن بزوغ نزاعات جديدة وعودة نزاعات أخرى إلى الظهور بعد أن كنا نعتقد أنها حسمت بالفعل يثير قلقنا، خاصة لأنها تهدد السلم والاستقرار حتى فيما يجاوز الحدود الوطنية. هذه الحالة تثير شبح نتائج مأساوية تهدد أمن ورفاه المواطنين وتلقي ظلالا من الشك على إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إليها هذه البلدان المتضررة.

والمجتمع الدولي مطالب بأن يلتزم التزاما قويا بإيجاد الطرق والوسائل اللازمة للتصدي على نحو فعال للنزاعات المسلحة في القارة الأفريقية. ففي أفريقيا، كما هو الحال في أي منطقة أخرى من العالم، تنشأ النزاعات الداخلية عندما لا يجد الأفراد أو الجماعات القنوات التي يمكنهم من خلالها التعبير عن مطالبهم المشروعة بالطرق السلمية والديمقراطية. وفي نهاية المطاف، فإن عدم توفر وسيلة الحوار، وممارسة التعصب وعدم وجود السبل القضائية الموثوق فيها لتناول هذه الاختلافات، هي أقصر الطرق التي تؤدي إلى نشوب النزاعات المسلحة.

والأمين العام، في تقريره الحديث العهد، المقدم إلى مجلس الأمن عن هذا الموضوع، أسهم إسهاما كبيرا في تفهم أسباب النزاع في قارتنا، وعلاقة تلك الأسباب بالتنمية، وسلامة الحكم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

إن صون السلام يصبح، في الواقع، مهمة صعبة عندما نشهد تعمق الفجوات الاجتماعية، وعندما تجد الأغلبية الساحقة من السكان صعوبة في الحصول على أساسيات الحياة؛ وعندما لا يُعترف بالحقوق الأساسية للسكان، أو بجزء من تلك الحقوق، بما فيها حق المساهمة في حكم بلدهم، ولا تُحترم تلك الحقوق، أو عندما تتخذ خطوات تمييزية ضد المواطنين أو مجموعات من المواطنين، على أساس اعتبارات عرقية، أو ثقافية، أو دينية، أو سياسية.

ومما يزيد الطين بلة في هذه الحالة نشوء انجذاب نحو تدخل خارجي، يهدف إلى فرض سياسات، أو ممارسة نفوذ على الحكومات - مما يؤدي في معظم الأحيان إلى تسبيب أو تفاقم حالات من النزاع.

إن فيروس العنف والنزاعات، الذي ينهش في جسد المناطق والبلدان الأفريقية، إنما يترعرع على ظروف العيش المتزعزعة للملايين من الأفارقة، وعدم الاعتراف، في الواقع، بأبسط الحقوق الأساسية لرعايا البلد. فالمرء،

عندما يواجه مجاعة مكتسحة، وأميَّة، وجهلا، ومرضا، وقمعا، وعندما لا تكفل الكرامة الإنسانية بالمثل العليا الكامنة في ديمقراطية كاملة، أو عندما لا تلاقي حقوق الإنسان مساندة واسعة، عندئذ يكون السلام، والاستقرار، والتقدم، موضع تساؤل.

من الواضح أنه إذا أريد الإقلال من حدوث النزاعات المسلحة، فمن المحتم مساندة احترام الحقوق الأساسية للمواطن، والتسامح، والعدالة الاجتماعية، ومساندة إيجاد ظروف معيشة أفضل، وهي الظروف التي تواكب التنمية الاقتصادية.

الأمم المتحدة، بوصفها الضامن الأساسي للسلام في العالم، عليها دور رئيسي تؤديه في تعبئة الموارد والإرادة السياسية اللازمة لمواجهة الحاجات الضخمة للبلدان الأفريقية، وللتغلب على حالة تخلف التنمية، وعدم التسامح السائدة، التي تساعد على حدوث نزاعات مسلحة أو إدامتها.

بيد أنه لا بد من الاعتراف بأن على الدول الأفريقية وزعمائها - خصوصا من يملكون زمام الحكم - وعلى المجتمعات المدنية في كل دولة، أن يضطلعوا بشجاعة بمسؤولياتهم، خصوصا فيما يتعلق بالنهوض بإدارة سليمة وعادلة لموارد بلدانهم، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وصون واحترام حقوق المواطن، وإيجاد مناخ من التسامح والاحترام لكرامة الكائن البشري وحريته.

لقد اجتازت غينيا - بيساو الشقيقة فترة صعبة من تاريخها خلال الشهرين الآخيرين. إذ واجهت نزاعا مسلحا داخليا. وبلدي، مع البلدان الأخرى الناطقة بالبرتغالية، يقاسم غينيا - بيساو تاريخا مشتركا طويلا، فتابع باهتمام خاص الحالة التي توالت أحداثها في هذا البلد الشقيق، ولم يأل جهدا في الإسهام في السعي إلى حل سياسي للأزمة يكون وليد التفاوض.

وفي إطار فريق الاتصال لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي نتشرف بتنسيق أعماله، سوف نواصل بذل خير جهودنا لمساندة حل سلمي للأزمة، ونأمل أن تضطلع مبادرة الوساطة المشتركة بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا، بدور فعال وحاسم في عملية السلام الجارية.

ونأمل أن تستمر أطراف النزاع في الالتزام الدقيق باتفاق وقف إطلاق النار، الموقع عليه في برايا بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس، وأن تواصل كذلك إبداء التسامح، بما يمكّن مجتمع غينيا - بيساو من التصالح عما قريب.

إن الحالة الصعبة السائدة في أنغولا، وهي بلد نرتبط به بأواصر أخوية عميقة، وتاريخ مشترك طويل، تتطلب التزاما قويا وحاسما من جانب المجتمع الدولي، في سبيل إعادة التقيد بالواجبات التي تم الالتزام بها في إطار بروتوكول لوساكا، في أقرب وقت ممكن، على أن تظل عالقة بالبال قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. ومما يثير القلق لبلدي بصفة خاصة، شبح حدوث مواجهات مسلحة جديدة في أنغولا، قد يثيرها موقف التحدي المؤسف من جانب اتحاد يونيتا. إن شعب أنغولا الشقيق، الذي ظل طوال عدة سنوات ضحية حالة الحرب السائدة، يستحق التمتع بالسلام، وبالاستقرار السياسي، وبالمصالحة الوطنية التي تمس الحاجة إليها.

إن الأزمة المالية الدولية الجارية التي رجَّت مؤخرا اقتصادات بلدان كثيرة، خصوصا في آسيا، تثير، فيما يبدو، شواغل متزايدة لنا جميعا. فهي تثير شكوكا حول تحقيق الازدهار العالمي، الذي كان يغذيه النمو الاقتصادي وكان يبدو، في فترة ما، ازدهارا طويل الأمد. وثارت مؤخرا شكوك حول المظهر التفاؤلي السابق، خصوصا فيما يتعلق بالبلدان النامية، من جراء سلسلة من الانتكاسات المالية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، والتماسك، والسلام، في البلدان التي عانتها.

والتدهور السريع للاقتصادات، التي كانت تعتبر اقتصادات صحية وفي عنفوان التوسع قبل بضعة أشهر فقط، كان موضع عناية وانشغال خاص لدى كثير من المتكلمين من على هذه المنصة، خلال الأيام القلائل الماضية. إن المخاوف والتوجسات من أن استقرار دول كثيرة يمكن أن يتأثر تأثرا سلبيا بالآثار المترتبة على دينامية العولمة، إنما تثير قلقا له ما يبرره، خصوصا بشأن هجمات المضاربة على اقتصادات بعض البلدان النامية، أو الحفاظ على ممارسات في الإدارة لا تتسم بشفافية كاملة.

إن توازن الاقتصاد العالمي أصبح في كفة الميزان، واختلال ذلك التوازن قد تكون له عواقب وخيمة جدا - من اقتصادية وغيرها - على كل منَّا. وعملية التحول إلى الديمقراطية، الجارية بوتيرة مختلفة في بلدان مختلفة،

يمكن أن تكون فريسة لهذه الحالة. ويمكن أن تؤدي أيضا إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأن تثير مخاطر على السلام والأمن. ومن الوهم الاعتقاد بأن الوقع السلبي لمثل هذه الحالة الاقتصادية يمكن احتواؤه في حدود البلدان النامية، حيث يبدو أن ظاهرة العولمة خلقت ديناميتها الذاتية، وغدت لا تعرف حدودا.

إن مصائر بلداننا، كبيرة وصغيرة على السواء، مصنعة ونامية، مترابطة بشكل متزايد. ولذا من المحتم أن نجد، معا، حلولا فعالة لتسهيل انتهاء الأزمة، ولتشجيع النمو على نطاق عالمي، ولكفالة وتيرة مستدامة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والرأس الأخضر، بوصفه بلدا تأثر تأثرا بالغا بالجفاف والتصحر، يولي البيئة عناية خاصة.

إن القضايا البيئية التي تواجه الجنس البشري، وكذلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة، تجعل لزاما علينا أن نعمل على نحو سريع، وفعال، وعالمي، لنضمن صون الظروف الأساسية التي تجعل الحياة ممكنة على كوكب الأرض. إن أول واجب علينا ينبغي أن يكون إيجاد استراتيجية عالمية من شأنها أن تحفظ التوازن في أنظمتنا الإيكولوجية، وتكفل، في الوقت نفسه، تحسين ظروف العيش لسكان العالم.

غير أن هذا أسهل قولا منه عملا. ويشاطر الرأس الأخضر الرأي بأننا ينبغي لنا، كي نواجه مشكلة تدهور البيئة، أن ننهج أسلوبا جديدا في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أسلوبا يركز على استئصال الفقر. وبدون تحقيق ذلك، لن يمكن إنجاز الكثير في هذا الصدد، على الأقل في البلدان النامية.

وإزاء هذه الخلفية، قامت حكومتي بسن عدة تشريعات لإدخال موضوع البيئة في تيار الالتزامات القانونية الرئيسية. ولكن مهما كانت التدابير التشريعية التي نتخذها نحن والدول النامية الأخرى، في سبيل جني المنافع البيئية المتوقعة، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يتيح لنا الموارد اللازمة للسماح للبلدان النامية ببناء مقدرتها على تنفيذ برامجها البيئية الذاتية بطريقة مستدامة.

وكان يبدو أن انتهاء الحرب الباردة قد أنشأ دينامية جديدة لموضوع الفقر، من خلال "خطة للتنمية". ويبدو أن الوعي بهذه القضية قد تعزز، لأننا لا يمكن أن نظل غير مكترثين بالفقر المدقع الذي يصيب بقسوة أكثر من ربع سكان الكوكب. إن روح التضامن التي أرشيت قمة كوبنهاغن، يجب أن تنعكس اليوم في سلسلة من الخطوات الملموسة، الرامية إلى مساعدة الجهود الجبارة التي تبذلها البلدان النامية في كفاحها ضد الفقر، وفي سبيل إنشاء الظروف الملائمة للتنمية المستدامة، وتبعا لذلك، في سبيل التحسين العام لظروف معيشة الشعوب.

ولا يزال الرأس الأخضر، في إطار الارتباط الذي قطعه في مؤتمر القمة، يعتمد التدابير اللازمة لمكافحة الفقر في البلد. إلا أننا، شأننا شأن الأمم النامية، وخاصة المدرجة منها في قائمة أقل البلدان نموا، نجد أن جهودنا الداخلية لن تؤتي ثمارها المرجوة دون أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير إضافية. ونرى أن اجتماع المتابعة الخاص الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠ ينبغي أن يكون مناسبة لإجراء تقييم دقيق للحالة ولاستهلال عمل ملموس إزاء التنفيذ الفعال للارتباطات المقطوعة في مؤتمر كوبنهاغن.

ومن المنطلق نفسه لا يسعني إلا أن أؤكد على قضية الدول الجزرية الصغيرة، التي تواجه، كما هو معلوم، تحديات خاصة وتعاني من أوجه ضعف خاصة سيجري تقييم عالمي لها في العام المقبل، تمشيا مع برنامج عمل بربادوس. ومن المتوقع أن يلزم المجتمع الدولي نفسه باتخاذ التدابير الملموسة الرامية إلى تنفيذ الارتباطات المقطوعة بموجب ذلك البرنامج الذي يتسم بأهمية خاصة للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة.

وينبغي للمجتمع الدولي ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يغتنم الفرصة لإجراء تقييم مفصل للأداء العالمي في مجال حماية وتحقيق جميع الحقوق للإنسان الفرد. ولتحقيق هذه الغاية سيسهم إجراء تقييم لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا أثناء السنوات الخمس الماضية مساهمة كبيرة.

ينبغي ألا يغيب عن البال أن حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها يشكل تحديا رئيسيا للبشرية ونحن نقترب من الألفية القادمة. ومما يؤسف له أن التعصب السياسي أو العرقي أو الديني وكذلك الصراعات المسلحة المنتشرة في كل أرجاء العالم، جلبت مآسي لا سابق لها لملايين البشر الذين تُنتهك حقوقهم الأساسية بما فيها الحق الأساسي في الحياة. وينبغي أن ينصب تشديد خاص

في هذا الصدد على الحق في التنمية الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان يحدد بطبيعته ذاتها درجة وطرائق إعمال حقوق الإنسان الأخرى، السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

لقد سمعنا الكثير عن قضية حقوق الإنسان. بيد أنه لا يكفي إعلان هذه الحقوق أو التباهي بها دون تهيئة الظروف في الوقت نفسه، بما فيها الظروف الاقتصادية، من أجل التنفيذ الفعال لمهمة تقتضي بوجه خاص عملا تقوم به منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما.

ولا يزال شعب تيمور الشرقية محروما من حقوقه الأساسية، وخاصة الحق غير القابل للتصرف في أن يحدد مصيره بنفسه. ويعيد الرأس الأخضر مجددا تشديده على مراعاة واحترام حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة التي يعتنقها دائما، ويشجع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بتوجيه من الأمين العام، بقصد حماية وتعزيز حقوق الإنسان في ذلك الإقليم والتوصل إلى حل دائم يكون مقبولا.

ونحن إذ نقترب من الألفية القادمة تواجه بلداننا تحديات مروعة وينبغي أن تكون المنظمة التي سجلت صورا من النجاح لا ريب فيها، قادرة على القيام بدور متجدد يتزايد تحليه بالإنسانية ويعبِّر عن المزيد من التضامن يرمي إلى التطبيق الفعلي للمثل العليا التي هي أصل وجودها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلان كروكشانك، وزير الخارجية والسياحة والإعلام بسانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد كروكشانك (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم باسم وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بأحر التهاني إلى السيد ديدييه أوبيرتي لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ففطنته وثقافته ومهاراته الريادية معروفة تماما في منطقتنا من خلال مشاركته المميزة على مدار السنين في شتى المحافل الرفيعة المستوى في نصف الكرة الغربي.

أود كذلك أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لسلفه السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا الذي رأس أعمال الدورة الثانية والخمسين بامتياز عظيم.

وأميننا العام الموقر، السيد كوفي عنان، واصل قيادته المتميزة في اضطلاعه بواجباته. ويثني وفدي على الأمين العام لمبادراته الإصلاحية المصممة من أجل جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة، وقادرة على الاستجابة للتحديات الكثيرة التي تواجهها؛ ولجهوده التي لا تكل في سعيه من أجل السلم والأمن العالميين والرخاء الدائم والتعاون الدولي. ولقد كرمته جامعتنا، جامعة جزر الهند الغربية، نيابة عن المنطقة، على جهوده في هذا الصدد.

منذ توقيع الميثاق قبل نحو ٥٣ عاما يمكن للعالم أن يحتفل بالعديد من التغييرات التقدمية التي قامت الأمم المتحدة فيها بدور بارز. فحفظة السلام بالأمم المتحدة أفادوا في حفظ السلام والاستقرار في مناطق مضطربة من العالم، وكانت لبعثات الأمم المتحدة الإنسانية فعاليتها في تخفيف المعاناة بين الناس في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت نفسه تبقى هوة واسعة بين التطلعات والإنجازات. فرغم الرخاء غير المسبوق الذي أحدثته التطورات التكنولوجية وعولمة الإنتاج والأموال في كثير من البلدان، وخاصة في العالم المتقدم النمو، لا تزال أغلبية البشر ترزح تحت نير فقر مقيم.

ويظل استئصال شأفة الفقر أحد أولويات البلدان النامية. وحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بانتشال قطاعات الفقراء والمعوزين في مجتمعنا من براثنه. والسياسة المحددة لحكومتي في هذا الصدد وأهداف برامجها للأجلين المتوسط والطويل مصممة لتعزيز النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستمرة بأساليب توسع فرص العمالة وترفع الدخل وتحسن مستويات المعيشة وتزيد القدرة الإنتاجية وتقلل الفقر. ولهذا، نطالب بإيجاد البيئة الدولية الداعمة. كما نطالب البلدان المتقدمة النمو بأن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بتقديم الموارد المالية الإضافية لمكافحة الفقر في العالم هذا الخبث الذي هو أصل الكثير من المشاكل الأخرى المنتشرة كالوباء في البلدان النامية.

وسأقصر في واجبي إن لم أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي على دعمه القوي وقراره الأخير بشأن نظام الموز لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، في إطار اتفاقية لومي للتعاون الاقتصادي والتجارة والتنمية. إن الترتيبات الجديدة تتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وسوف تتيح لهذه الصناعة الإقليمية الهامة تحقيق مستويات نمو

مستدامة. كما أن هذه الترتيبات الجديدة توجد بيئة صالحة لبقاء صناعة موز تنافسية أعيدت هيكلتها. ولذلك فمن المزعج حقا أن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض أصدقائنا في نصف الكرة الغربي من أمريكا اللاتينية على وشك الطعن في الترتيبات الجديدة.

هذه الإجراءات تضطرنا إلى إعادة النظر في مواثيق المنظمات الإقليمية والدولية التي نحن أطراف فيها ومراجعة كفاءة عضويتنا فيها. فهذه المكائد المقيتة من جانب بلدان صديقة تولد شعورا طاغيا من الازدراء بين شعوبنا التي تؤنب الحكومات على تعاونها مع الذين يقولون شيئا ويفعلون نقيضه بطريقة تضر بأهم مصالحنا.

ومن أسباب دهشة وفدي موقف التعامي واللامبالاة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه القضية. فيقال لنا إن الضرر لن يصيب سانت فنسنت وجزر غرينادين وسائر بلدان الكاريبي المنتجة للموز، بينما تبذل الجهود لزعزعة استقرارنا الاجتماعي الذي تيسر بفضل تصدير موزنا بموجب أحكام اتفاقية لومي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانغويلا (ليسوتو).

فكيف يمكن أن نقنع مواطنينا بضرورة مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة واستعمالها والاتجار بها، في وقت دمرت فيه صناعة الموز في بلدنا؟ وهل من الممكن حقا أن تكون رغبة أصدقائنا، والولايات المتحدة بالذات، هي أن يروا انتشار القلاقل وانعدام الأمن والفقر المدقع في منطقة أحرزت تقدما اجتماعيا واقتصاديا مطردا بعد الاضطرابات الاجتماعية الواسعة التي شاعت في الثلاثينات؟

وعلى الرغم من الصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، فإننا نفي بجميع التزاماتنا الدولية، وقد انضممنا إلى عدة برامج ثنائية ومتعددة الأطراف تستهدف القضاء على المخدرات غير المشروعة. ولدينا الإرادة على مكافحة هذه الآفة في المجتمع الدولي، ولكن الأمم الصديقة عليها أيضا أن تتفهم أوجه ضعفنا.

إن حكومة بلدي تلتزم التزاما صارما بحماية وتعزيز العملية الديمقراطية التي بزغت في سانت فنسنت وجزر غرينادين وفي سائر بلدان الجماعة الكاريبية منذ منتصف الأربعينات، مع حصول جميع البالغين على حق الاقتراع. وديمقراطياتنا ترتكز على احترام حقوق الإنسان، وعلى الاعتراف، في السياسة العامة وفي الممارسة العملية، بوجود تفاوت في توزيع الموارد الوطنية، وبأن أفراد شعبنا كافة يتطلعون إلى مستوى كريم من العيش، وعلى خلق فرص اقتصادية وغيرها لتنمية الفرد، وعلى التقيد بإجراء انتخابات حرة وعادلة بموجب دستورنا.

وبعد الفوز للمرة الرابعة على التوالي في انتخابات٥ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، فإن حكومة الحزب الديمقراطي الجديد في سانت فنسنت وجزر غرينادين، تحت القيادة العملية والمتبصرة للرايت أونرابل سير جيمس ف. ميتشل، تؤكد من جديد التزامها بهذه المبادئ، إذ ننضم إلى المجتمع الدولي في بناء حياة أفضل لشعبنا في القرن الحادي والعشرين.

ووفد بلدي يدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في كينيا وتنزانيا وايرلندا الشمالية وفي كيب تاون بجنوب أفريقيا. فالعنف لا يجوز أبدا أن يكون وسيلة لتسوية النزاعات. وإزهاق أرواح أعداد كبيرة من الأبرياء في هذه الأعمال الإجرامية لا يمكن تبريره على الإطلاق. ومن ثم، يحث وفد بلدي جميع الأطراف المعنية على إعادة النظر في سياساتها، وتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، واستخدام العقل بدلا من القنابل. وحكومة بلدي تؤيد تمام التأييد اتفاق الجمعة الحزينة الذي تم التوصل إليه في ايرلندا الشمالية بوساطة الولايات المتحدة. فهو يوفر إطارا مقبولا لحسم خلافات تاريخية عميقة الجذور في ذلك الجزء من العالم.

يشعر وفد بلدي بقلق عميق حيال نقل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطرق غير مشروعة، وتكديسها في كثير من البلدان. فهذه الأنشطة تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني والإقليمي، ويمكن أن تسهم في زعزعة استقرار الدول. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تتعاون في اتخاذ خطوات للتصدي بفعالية لهذه المشكلة الآخذة في التفاقم. وقد أسعد بلدي أن يوقّع، في منظمة الدول الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، على اتفاقية الدول الأمريكية ضد تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بذلك والاتجار فيها بصورة غير مشروعة. وتود حكومتي أن تعرب عن تقديرها لاعتماد هيئة نزع السلاح في عام

١٩٩٦، المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. ومع ذلك، نرى أن هناك حاجة إلى توخي مزيد من الاستعجال في التقدم بمبادرات لمعالجة هذه القضية على صعيد عالمي.

كان انتهاء الحرب الباردة حافزا على إذكاء التطلعات نحو السلام الدائم والرخاء. وتفكيك حائط برلين أثار التوقعات بالحصول على عائد السلام. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة ما زال عليها أن تستنفد معظم مواردها في إدارة أو احتواء نزاعات متفاوتة في أصولها وكثافتها، في بقاع كثيرة من العالم. بل إن دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين أصبح أكثر أهمية من ذي قبل. فالأوضاع في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى والصحراء الغربية والشرق الأوسط وفي بلدان أخرى كثيرة، ما زالت تستأثر باهتمام هذه المنظمة.

ومما يثير جزعنا أن شعب قبرص التعيس، على الرغم من انتهاء التناحر الذي كان سمة الحرب الباردة، كُتب عليه أن يواصل التعايش مع الانقسام الذي فُرض على بلده.

وإذ نقترب من الألفية الجديدة، ما زال عالمنا مهددا بوجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل واحتمالات زيادة انتشار هذه الأسلحة. وقد حان الوقت لأن تلتزم البلدان كافة بهدف القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل. وإنني أدعو إلى حشد تأييد عالمي لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. فهذه الاتفاقية واضحة بشأن الحظر التام للألغام المضادة للأفراد، التي أزهقت أرواح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال.

في الدول المنتمية إلى الجماعة الكاريبية، يتحدانا فجر الألفية الجديدة بأن نؤكد على استقلالنا ونثبت نضجنا بصوغ ترتيبات دستورية خلاقة مناسبة لتطورنا التاريخي والثقافي والسياسي الخاص. فالدساتير التي نعمل بها حتى الآن صاغها لنا أسياد استعماريون. وفي عهد الاستقلال عانينا من أوجه القصور في هذه الصكوك الأصلية. وهناك العديد من البلدان الشقيقة شرعت بالفعل في هذه المهمة، كما بدأت سانت فنسنت وجزر غرينادين، حكومة وشعبا، في وضع دستور جديد لإدارة البلاد في القرن الحادي والعشرين.

وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالسنة الدولية لحقوق الإنسان، ندعو الدول الأعضاء أن تتذكر حقوق ٢١ مليون شخص يعيشون في تايوان. فجمهورية الصين في تايوان التي تنعم بالرخاء والديمقراطية جديرة بأن تُقبل من جديد عضوا في الأمم المتحدة، حتى وهي تسعى إلى تحقيق هدف إعادة التوحيد. ذلك أنه من الضروري أن تكون الأمم المتحدة محفل النقاش الذي سيوفر الإطار لإعادة التوحيد السلمي لجانبي مضيق تايوان.

كما يهنئ وفد بلدي منظمة التحرير الفلسطينية على نجاحها مؤخرا في الحصول على حقوق وامتيازات إضافية، مثل الحق في المشاركة في مناقشات الجمعية العامة، وحق الرد. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا المركز الجديد في الدفع قدما بمحادثات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بدلا من التأثير عليها سلبا. وسانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات التي تستهدف التنفيذ الكامل لاتفاقات أوسلو.

مع التغير المستمر في البيئة العالمية تبوأت المنظمة مركزا بارزا جديدا، وتجددت الآمال وعظمت التطلعات وطرحت أفكار جديدة حول أداء الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة. فلنحافظ على هذا الزخم في مسعانا المشترك لبث حياة جديدة في هذه المنظمة.

ونحن نكرر الدعوة التي أطلقناها في دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. واليابان وألمانيا جديرتان بشغل مقعدين دائمين، ولكن لا بد أيضا من أن يكون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا مقاعد دائمة، على أن تشغلها بالتناوب البلدان الطامحة إليها في تلك المناطق.

وكان هناك جدل كثير فيما إذا كان ينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون القدامى. ويجب ألا يكون هناك تمييز، وألا تكون هناك طبقتان من الأعضاء الدائمين. وفيما يتعلق بحق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون حاليا، يرى وفدي أن الوقت قد حان لإلغائه. ويجب أن نسترشد في سعينا لإصلاح الأمم المتحدة بمفهوم الكلمة المحورية عندنا، ألا وهي "الديمقراطية".

وسانت فنسنت وجزر غرينادين بوصفها عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تؤيد بالكامل المبادرات الرامية إلى حماية البيئة. إذ تشكل آثار الإحترار العالمي مصدر قلق عميقا للجزر الصغيرة مثل جزرنا، التي قد تصبح مناطقها الساحلية مغمورة بالمياه، وتتعرض شعابها المرجانية الواقية إلى خطر التدمير الكامل. ويخبرنا خبراء الأرصاد الجوية أن شهر تموز/يوليه من عام ١٩٩٨ كان أحر شهر منذ بداية حفظ سجلات الأرصاد المعتمد عليها. ونحن في البحر الكاريبي لا يكاد يخامرنا شك في ذلك، بالنظر إلى موجة الحرارة والرطوبة الاستثنائية التي شهدناها في هذه السنة. ولا تزال أيضا تضرب منطقتنا أعاصير أكثر عنفا وتواترا، كما شهدت هذه السنة مرة أخرى.

وقد أحدث الإعصار جورج دمارا في العديد من جزر البحر الكاريبي، مخلفا وراءه أكثر من ٣٠٠ من القتلى ومئات الملايين من الدولارات من الدمار الذي لحق بالبنيات الأساسية، والمساكن ومرافق الخدمات. وعانى الساحل الخليجي لبر الولايات المتحدة أيضا من آثار ذلك الإعصار، مما ذكرنا بصورة قاسية بأن قوى الطبيعة لا تحترم الحدود. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتعازي إلى جميع الذين فقدوا أقرباء وأحباباً لهم، وإلى حكومات البلدان المتضررة، وأعرب عن تضامننا معهم. وشرعت سانت فنسنت وجزر غرينادين، على الرغم من محدودية مواردها، بالفعل في برنامج لتقديم المساعدة إلى جيراننا الأشقاء في البحر الكاريبي، حيث نعلم أن كل واحد منا حارس لشقيقه.

والجزر ذات البيئة الهشة، والدول الكاريبية ذات السواحل المنخفضة، معرضة لجميع الآثار الحادة للتحول الحضري واستنزاف الموارد. ونتعرض إلى خطر النفايات التي تلقى في بحارنا، وإلى ارتفاع في مستوى سطح البحر وإلى غير ذلك من آثار تغير المناخ. وينبغي أن يكون هناك التزام قوي بخفض انبعاثات غاز الدفيئة. ويجب أن ننقل كما ينبغي الزخم لمكافحة تغير المناخ إلى القرن الحادي والعشرين بغية تخفيف الخطر الذي تواجهه دولنا.

ويشمل موضوع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ما هو أكثر بكثير من الشواطىء الرملية والشعب المرجانية. إذ يتعلق بقيام شراكة فعالة بين الشعوب والحكومات، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وعلى هذه الخلفية نحن نتطلع إلى الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المزمع عقدها في عام ١٩٩٩. ونتوقع أن يتمخض الاستعراض عن نتائج ملموسة وعملية، وعن تعزيز الالتزام السياسي اللازم لهذه العملية.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين بلد صغير ولكنها جميلة ومتنوعة، وتعمل جاهدة للمحافظة على قطاعاتها الزراعية والسياحية وغيرها من قطاعات الخدمات في عصر العولمة هذا. ونحن، شأننا شأن العديد جدا من البلدان النامية في عالم اليوم، نعاني من المشاكل المتعلقة بالبطالة. وسنظل نستكشف مجالات جديدة وغير تقليدية، مثل الخدمات المعلوماتية والمالية، بغية تهيئة الفرص لشعبنا، ولا سيما الشباب.

وينبغي أن نعرب عن قلقنا إزاء قوانين وضوابط الهجرة الشديدة القسوة التي يعتمدها عدد متزايد من البلدان. ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة كانت فيها للهجرة أهمية تاريخية، يمكن أن تتضرر ضررا بليغا بهذه القيود. فقد ترتبت على سياسات الهجرة المتشددة هذه عمليات إبعاد إيجازية ضخمة لمهاجرين قادمين من منطقتنا وغيرها من البلدان النامية. ويواجه بعض الناس نوعا من المعاملة اللاإنسانية والموت وهم يحاولون الهرب من الفقر بلجوئهم إلى البلدان المتقدمة النمو. ولست بحاجة إلى تأكيد مدى ما تشكله هذه الأعمال من تهديد خطير للرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوب منطقة البحر الكاريبي.

وتقف الأمم المتحدة على عتبة ألفية جديدة. ونحن نضرع إلى الله أن تواصل أداء دورها الصحيح في معالجة العديد من المسائل التي تشغلنا في حياتنا اليومية. ونعتقد أن الإصلاحات التي نرغب فيها جميعا ستبنى على أساس التقدم المحرز بالفعل في مجالات التعاون الدولي.

فلنعمل معا لإعطاء معنى لميثاقنا، وإنقاذ الأجيال التالية من بلوى الحرب، والفقر والجوع. ولنؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد البشري وقدره ولا سيما المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها.

خطاب دولة الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطنى، والشؤون الخارجية، والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية بعد هذا إلى خطاب من رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب دولة الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني، والشؤون الخارجية، والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس، دولة الأونرابل دنزيل دوغلاس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني باسم حكومة وشعب سانت كيتس ونيفيس، أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأخاطب الجمعية العامة.

ويسرني بوجه خاص أن أشارك في هذه السنة، التى تصادف الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذلك الصك الذي سعى خلال الـ ٥٠ سنة الماضية إلى حماية وإعلاء شأن حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية لجميع الشعوب في العالم.

وطوال نصف القرن هذا، ركزت المناقشة بشأن حقوق الإنسان اهتماما كبيرا على الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية. ومما يؤسف له أننا فشلنا في وضع خطة تشتمل على الحقوق الاقتصادية باعتبارها جزء لا يتجزء من حقوق الإنسان الأساسية.

من الناحية المفاهيمية، انصهرت حقوق الإنسان السياسية، التي هي الآن عنصر هام للغاية من عناصر بعض مواقف السياسة الخارجية، انصهارا غير مدرك بالحس أو العقل مع الديمقراطية، ومن ثم أصبحت السياسة وحقوق الإنسان مترادفين. إنني أيضا مناصر لحماية حقوق الإنسان، واعتقد اعتقادا قويا أننا إذا أصررنا على تسييس حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون السياسة لتعزيز الكرامة الإنسانية والحالة الإنسانية بتضمين جميع الحقوق. إن الجزء الأساسي من حقوق الإنسان يتطلب نهجا ابتكارية حيث لا تقاس حقوق الإنسان للفرد بحرية التصويت فقط ولكن بالحق في التنمية الذاتية انطلاقا من فلسفة أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء.

عشية الألفية الجديدة، لا أزال غير راض تماما بمستوى الاهتمام الذي يوليه المجتمع العالمي للمشاكل الاقتصادية، والبيئية والسياسية المحتملة الحادة التي تهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه المشاكل ليست جديدة على هذا المحفل؛ إنها حقائق واقعة ومسجلة.

في العام الماضي فقط، تكلمت عن ضعف الدول الجزرية الصغيرة وضرورة وضع برامج عملية قوية لمساعدتنا في عمليتنا الإنمائية. وفي العام الماضي أيضا أعربت عن أسفي للفكرة الخطيرة المتصورة خطأ والخاصة بإدراج الدول الصغيرة، مثل سانت كيتس ونفيس في فئات اصطناعية على أساس نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.

واليوم، أقف أمام الجمعية وقد شهدت بنفسي آثار الإعصار جورج، الذي جمَّد جميع قطاعات اقتصاد سانت كيتس ونفيس، وزاد إمكانية المعاناة. ففي بضع ساعات مُحي نمو وتقدم السنوات القليلة الماضية محوا تاما من على الأرض التي نعيش عليها. وقطاعات كبيرة من مجتمعاتنا الريفية بشكل خاص تبدو الآن أنها ترتد إلى حالة من الفقر المدقع.

هذه هي الحقيقة القاسية - حقيقة الدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا لا نجد تسامحا من جانب البروقراطيين أو بيوت المال الذين يخبروننا بأي مستويات التنمية التي تعد مقبولة. حقيقتنا بعد أي إعصار هي عن أناس يعيشون دون أن تتوفر لهم الضروريات الأساسية التي نعتبرها جميعا بديهيات. إنها عن الأسر المشردة التي ترى أحلامها وقد أصبحت أنقاضا. إنها عن النساء والأطفال الذين أصبحوا لا مأوى لهم. إنها عن الحياة الحقيقة. وليست عن مجرد أرقام تلفق بطريقة عشوائية لمقاصد شريرة.

يبدو أننا أصبحنا مجتمعا يعتمد اعتمادا كبيرا على الأرقام. ولذلك، اسمحوا لي بأن أشاطركم بعض هذه الأرقام هنا. إن التقديرات الأولية للدمار والخسارة في الإنتاجية اللذين سببهما إعصار واحد تجاوزت ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يزيد كثيرا على الناتج القومي الإجمالي لسانت كيتس ونفيس. وما يقدر بـ ٨٥ في المائة من إجمالي الأبنية السكنية عانى من ضرر خفيف إلى كبير؛ ومن هذه النسبة - أي ٨٥ في المائة - حوالي ٢٥ في المائة دمِّر. وقد دمِّر القطاع الزراعي، وهو أحد الأعمدة الكبرى التي يقوم عليها اقتصاد سانت كيتس ونفيس.

إن الانتاج الزراعي _ السكر وغير السكر أيضا - يتوقع انخفاضه بما يصل إلى ٥٠ في المائة العام القادم. والقطاع الصحي وقدرتنا على توفير الرعاية الرفيعة المستوى تعرضا لخطر كبير. فليست المستشفيات الريفية الأصغر حجما وحدها هي التي عانت دمار الممتلكات والمعدات، وإنما أيضا المستشفى الاتحادي الرئيسي، مستشفى جوزيف ن. فرانس العام، فقد جزءا كبيرا من سقفه، والخسارة في المعدات والمخزونات كبيرة.

إن منظر التدمير شديد ويذهب العقل بالمثل في جزر أخرى مجاورة، مثل هايتي، والجمهورية الدومينيكية، وأنتيغوا وبرمودا، وكوبا وسانت مارتن. وهكذا، فإن المعاناة في بلدي ليست فريدة في نوعها. ومع ذلك فإن حقيقة كوننا نعاني نفس المصير العام تلو العام ونعيد البناء فقط لنرى تقدمنا يجرف وينفخ ببساطة، إنما يتطلب ضرورة النظر بجدية إلى ضعف الدول الجزرية الصغيرة.

إنني أوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لكي ينهض إلى معاونة بلداننا وشعوبنا. وسيقدم قريبا بمشروع قرار إلى الجمعية بشأن بلدان شمال شرق منطقة البحر الكاريبي المتأثرة بعاصفة هذا العام، وأحث البلدان على تأييد هذا الجهد بالاشتراك في تقديم المشروع. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي للوكالات والأشخاص والحكومات التي استجابت مبدية استعدادها لتقديم المساعدة.

إنني أسارع إلى الإضافة في القول بأن مهمة إعادة البناء لن تنتهي بمجرد تحول عدسات التصوير عن المسرح، كما أن الحياة الطبيعية بمعناها الحقيقي لن تعود في غضون أسابيع. إننا نحتاج إلى دعم مادي، وفني ومالي على أساس مستمر ونحن نبني بلدنا من جديد.

أجد نفسي مضطرا إلى تكرار ذكر مشاكل الدول الصغيرة، وخاصة في ضوء المحاولات المستمرة لتقويض اقتصاداتنا. وحكومة بلدي لا تقلل من أهمية الشكاوى المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية، التي ترقى إلى مستوى رياح الإعصار المدمر على الاقتصادات الصغيرة الهشة في منظمة دول شرق الكاريبي، وهي اقتصادات تقوم على انتاج الموز.

وإنني أخشى أيضا، مع استمرار هذه المبادرات، أن تعاني صناعة السكر في بلدي نفس المصير. إن صادراتنا التافهة، من حيث نسبتها المئوية، لا يمكنها أن تفرض تهديدا كبيرا على أية شركة عبر وطنية أو منتج كبير للموز أو السكر. ومع ذلك، فإن إزالة هذا الوصول الهش الذي يجب علينا أن نكافح من أجل الإبقاء عليه، يمكن أن يحدث خرابا لم يسبق له مثيل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لأرواح الكثير جدا من العائلات الفقيرة في منطقة شرق الكاريبي.

إن مجسات الظلم الغادرة لها القدرة الهائلة على الامتداد بحيث يصبح مطلوبا من المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، أن تستحدث طرقا لوقف الطابع الأكتّال لهذا الظلم بتقديم دعم كبير إلى جهود البلدان النامية الجزرية الصغيرة.

وإنني أقول هذا كله في ظل خلفية أن القرن العشرين حفر في ضميرنا بشكل بالغ الجدية الدليل على قوة العقل البشري في قدرته الخلاقة غير المحدودة. الآن، نحن قادرون على أن نشفي الأمراض التي ظن يوما أنها غير قابلة للشفاء، ونخلق أعمالا تكنولوجية تحير العقل. ولذلك، فإنني أحيي الرجال والنساء الذين جعلوا هذا القرن عظيما.

لذلك، يصبح بالغ الأهمية بوصفنا أمما أن نستخدم هذه التطورات الكبيرة والخبرات المقتسمة كبرامج عمل للتحديات العديدة المتمثلة في استئصال الفقر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والانتشار النووي، والاتجار بالحروب، والظلم الاقتصادي؛ وفي منع الكوارث وتخفيفها.

وبقدر ما قدم هذا القرن من إنجازات تكنولوجية رائعة ومبادرات اقتصادية ونمو فإن الألفية الجديدة تتطلب المزيد من القوة المعنوية والقيادة الشعبية. وتطلب من هذه القيادات أن تتحلى بشجاعة مماثلة وقدرة على إدارة شؤون الحكم لمواجهة التحديات القوية. وتواجهنا بتحد يتمثل في تكريس الطاقات المعنوية لنسمو فوق المسائل الحزبية لمواجهة الحتميات العالمية المشتركة.

إن إبعاد حقوق الإنسان الفردية عن الحق في التنمية أمر غير عملي، فهذه الحقوق سامية ولا تنفصل. وترى حكومتي أن نمو حقوق الإنسان في جملتها خطوة حقيقية لتعزيز الديمقراطية نفسها. وحتى تتأصل الديمقراطية وتتطور العملية الديمقراطية في أصدق صورها، يجب أن نرعى المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان الأساسية وحينئذ فقط سيزدهر بني البشر.

وعندما ندعي أننا الحملة الحقيقيون لشعلة الديمقراطية والحماة الأشداء لحقوق الإنسان، فينبغي علينا إذن أن ندافع عن كرامة الإنسان في جميع أنحاء العالم ولقد قيل:

"عندما لا يستطيع الإنسان بسهولة أن يبسط سلطانه على الطبيعة فإن الوسيلة الوحيدة ليرفع الشعب مستوى معيشته هي أن يحاول إعادة توزيع المصادر أو نتاج الصناعة من الآخرين إلى أفراده أنفسهم".

إن أي أمل حقيقي في أن يكون القرن الحادي والعشرين أكثر سلما وإنصافا يرتكز على تطور تفكيرنا حيال حقوق الإنسان والمسائل الحيوية الأخرى للبلدان الجزرية الصغيرة. ومن بين التحديات الصعبة في القرن المقبل، مواجهة الآثار السيئة للتطور الاقتصادي غير السوي في النظام الاقتصادي الحالي. هذه التحديات لها آثار مباشرة على التباين في مستويات الثروات ومصادر توزيع هذه الثروات. لقد أثرت مسألة أوجه الضعف لا لأطالب بمعاملة تفضيلية للمنطقة التي ننتمي إليها ولكن لكي يعي المجتمع الدولي ظروفنا الخاصة.

يقال إن هيكل الاستثمار العالمي ونموه يتشكلان وفقا للأحداث الراهنة مثل الأزمة الآسيوية وظهور الاتحاد النقدي الأوروبي بالإضافة إلى إصدار وحدة النقد الأوروبية، والتقدم المحرز في التكنولوجيا وتحرر الأسواق المالية الوطنية ودمجها في سوق عالمية. فما أثر هذه الحالة على الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت كيتس ونيفيس، خاصة عندما تعمل عناصر حساسة كثيرة ضد أولوياتنا في التنمية؟

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الوسائل الأساسية لعملية التحرر. والاقتصادات الصغيرة النامية تجد نفسها ملزمة بالتحرر والاندماج في وسط نظام اقتصادي عالمي يسعى دائما إلى إبعادنا إلى محيط الدائرة. ورأس المال الدولي يسعى بثبات إلى خلق أسواق جديدة ومع ذلك فهو يواصل إغفال منطقتنا. وبالتالي فإن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أنفق في عام ١٩٩٧، والذي يبلغ ٤ تريليون دولار، تجاهل بلداننا في منطقة الكاريبي وفي وسط تدفقات الاستثمار الدولي المتكامل توجد:

"الشركات الكبيرة الدولية والمتعددة الجنسيات وفروعها، وقدر حجم مبيعاتها العالمية في ١٩٩٥ بحوالي ٧ تريليون دولار".

إن هذا يطرح السؤال التالي؛ كيف يمكن لاقتصاداتنا التي تقوم على الزراعة وعلى التصدير أن تقاوم، أو حتى تحاول أن تنافس، المؤسسات المتعددة الجنسيات العملاقة في وقت أصبح فيه الانتاج الدولي أكثر أهمية من الصادرات فيما يتعلق بإيصال السلع والخدمات للأسواق الأجنبية؟

إن الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب فهمي، يوحد الأسواق من خلال الأنشطة التي تتم داخل الأعمال التجارية والنظم الانتاجية للبلاد. ومن ثم لا يمكن لاقتصاداتنا أن تشارك في هذا النظام الانتاجي الضخم الذي ينمو على نحو مطرد لأننا لم نحصل على الدعم التقني والتكنولوجي والمادي اللازم للتحرك في داخل السوق العالمية من خلال آليته الأساسية ألا وهي الانتاج.

ومما يزيد الأمور سوءا أن الفرصة لا تتاح لنا للدخول على نحو سليم إلى هذه الأسواق الحساسة في حين أن الصناعات الأجنبية في هذه البلدان لديها القدرة على السيطرة على أسواقنا وإغراقها بمنتجاتها الرخيصة الثمن.

علينا فقط أن نولي انتباها عرضيا لوسائط الإعلام حتى ندرك تماما أنها تميل إلى إجراء عملية دمج ضخمة

لهذه الأسواق على المستوى الوطني والمتعدد الجنسيات مع التحالفات الاقتصادية الاستراتيجية في ميدان الأعمال، التي تحدث في جميع أنحاء العالم. إن منطقتنا تشهد أضرارا عاجلة نتيجة للأوضاع التنافسية غير المؤاتية.

تكلمت من قبل عن الإجحاف. وأعتقد أنه من الظلم أن تعبأ رؤوس الأموال وتوزع بطرق يمكن أن تدمر بسهولة رفاه أمم بأكملها غير محصنة أو تخنق بالكامل قدرتها التنافسية، قيل لنا إن العولمة أداة ضخمة للفرص والوعود ولكنني أتساءل لمن؟ قيل أيضا إن العولمة توفر احتياجات ضخمة من الموارد تؤدي إلى نمو الاستثمار وإلى الإنصاف الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ولكننا في منطقتنا لا نزال ننتظر تجسيد هذه الوعود ونحن في منطقة الكاريبي نعلم تماما مخاطر العولمة.

وإذ تتوقع بلداننا حدوث هذه التغيرات، فهي تجري إصلاحات كبيرة. ومع ذلك يؤسفنا أن المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية الكبيرة لا تسارع دائما إلى دعم جهودنا، ففي كل عام نبني ونعيد البناء ولكننا نتأثر بقوى خارجية مثل الأعاصير. ولذلك فإن جهودنا لا تلقى أي اهتمام.

واليوم، فإن الثغرة الواسعة ما بين التوقعات والإنجازات تزداد اتساعا. وتتطلع سانت كيتس ونيفس إلى عقد دورة استثنائية لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

ونحث الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية على أن تلقي نظرة جديدة على الطرائق التي يمكن بها مساعدة البلدان النامية الصغيرة على الاندماج في هذا النظام الصاعد. بيد أن قواعد هذا النظام ينبغي أن تراعي الوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة الضعيفة.

ونرحب بالمبادرات المتعلقة بتعبئة الموارد، وبتخفيف الديون الخارجية، وبالتجارة والتمويل في سبيل التنمية، وبالإدارة السليمة للنظم الدولية النقدية والمالية. والإشارة إلى الإدارة السليمة ينبغي ألا تقتصر على البلدان النامية؛ بل ينبغي توسيع نطاقها كي تشمل تحسين إدارة النظام الاقتصادي الدولي. وعدم فعل ذلك إنما يؤدي فقط إلى زعزعة الاستقرار، وإيجاد مجتمعات تفتقر إلى السمة المدنية، وتعذر التحكم بالأسواق العالمية.

إن الحيرة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة، ينبغي معالجتها الآن، وإلا، ستكون التكلفة البشرية والسياسية أكبر من أن نستطيع تحملها.

يدفع بانتظام كثير من الأمم الصغيرة الحصص المفروضة علينا إلى منظومة الأمم المتحدة، على الرغم من مواردنا الضئيلة ومن التحديات التي تواجهها قدرتنا الوطنية على البقاء. ولذا نتوقع مردودا أكبر مما نحصل عليه الآن. فنتوقع منافع ملموسة من عضويتنا. وعلى الأمم المتحدة أن تعمل مع الدول الجزرية الصغيرة كي تكفل أن تجني تلك الدول ثمار اقتصاد السوق السياسية المتغيرة.

في خطابي في حزيران/يونيه الماضي، أمام الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية المكرسة للمخدرات، أكدت لهذا التجمع التزام حكومتي بمكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات. وتظل حكومة سانت كيتس ونيفيس عاقدة العزم في التزامها بالتعاون على استئصال تجارة المخدرات، وما يرتبط بها من رذائل.

إن هذا الكفاح النبيل ضد عدو فظيع إلى أبعد حد، ومزود بمال وفير، يتطلب تكلفة مالية عالية. ومن المهم الاعتراف بأن دور الاستهلاك لا يقل أهمية عن دور التوريد. ولذا علينا مسؤولية مشتركة، ويجب أن نركز على سلوك نُهُج متضافرة، تشع فيها روح التعاون، والاحترام المتبادل، والتفاهم. إن سانت كيتس ونيفيس ستظل ثابتة بلا لين ولا هوادة على نهجها بحظر المخدرات غير المشروعة، في عملنا معا مع جميع الأمم باسم العدالة والانصاف وتحسين ظروف الإنسان.

وبروح تحسين ظروف الإنسان تحث حكومتي على ضبط النفس والصبر والحوار في القضايا الحرجة التي تفصل بين أبناء الشعب الصيني، من الناحيتين الجغرافية والسياسية. وإننا نأمل أملا صادقا أن تتحقق في المستقبل القريب التطلعات والتوقعات المشتركة للشعب الصيني، في بيئة من السلام والاحترام المتبادل. ونعتقد أن وشائج الأسرة، والتقاليد التاريخية، التي جعلت من الشعب الصيني أمة عظيمة، ينبغي الحفاظ عليها. ونعتقد أن الأوان قد آن للإصغاء إلى صوت ملايين الناس الصينيين في جمهورية الصين في تايوان، ومراعاة شواغلهم في جدول الأعمال الدولي. ونعتقد أنه يجب وضع آليات وافية وعاجلة وواقعية، بما يسمح لهم بالمشاركة في عمل جميع الأمم.

في عالم منكوب بكل هذه التحديات، ومحتاج إلى عمل جماعي وموارد جديدة، إنما نخاطر بمصلحتنا عندما نفرض القطيعة على الشعوب والحكومات. وعلينا واجب أن نعمل مع أبناء الشعب الصيني على جانبي مضيق تايوان وأن نُشجعهم، لمساندة ما أحرز حتى اليوم من تقدم، حتى تكون للنهوض بظروف الإنسان الأسبقية على الاعتبارات السياسية. وأحث على التفاوض، وعلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، كطريقة نحو تحسين العلاقات عبر المضيق.

ونناشد كذلك حكومة العراق أن تمتثل لجميع قرارات الأمم المتحدة، وأن تـُفرج عن جميع أسرى الحرب والمعتقلين الكويتيين، وكذلك عمن ينتمي منهم إلى بلدان أخرى.

ختاما، وبينما نمضي في هذه المناقشة، نثق في أننا سنستطيع أن نسير قدما فنتجاوز قيود الانقسام إلى بلدان متقدمة النمو مقابل بلدان نامية أي صيغة الاستقطاب "نحن ضدهم". فإحراز التقدم في الحالة البشرية لجميع الناس سيقتضي شراكة مجدية. وبدلا من إلقاء اللوم على الآخرين، أحث الدول الأعضاء على أن تنضم إليّ عندما نعيد تكريس طاقاتنا للبحث عن حلول دائمة. فإذا ما عملنا سويا، يصبح من الأسهل العثور على طرائق للتوصل إلى تحقيق تطلعاتنا الوطنية، دون أن ندوس على الأحلام المشروعة للآخرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والشؤون الخارجية والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب الأونرابل دنزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والشؤون الخارجية والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

خطاب الأونرابل دونالد كالبوكاس، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، لجمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية فانواتو.

اصطحب الأونرابل دونالد كالبوكاس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب لي جدا أن أرحب برئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية فانواتو، الأونرابل دونالد كالبوكاس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كالبوكاس (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن شعب جمهورية فانواتو وحكومتها أود أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في تهنئة السيد دييدييه أوبيرتي على انتخابه لهذا المركز الرفيع الهام. إن انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين يـُبيـّن مدى التقدير الذي يـُكنه المجتمع الدولي لشخصه ولبلده، أوروغواي. وإن جمهورية فانواتو ووفدها واثقان بأنه سوف يوجه الدورة الثالثة والخمسين هذه للجمعية العامة إلى ختام ناجح.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي الخالص لسلفه، السيد هينادي أودوفينكو، على توجيهه بمقدرة بارزة دفة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة وتسهيل أعمالها. كما أود أن أثني على أميننا العام، السيد كوفي عنان، على قيادته الحكيمة وتفانيه في سبيل إصلاح وإعادة هيكلة منظمتنا. ونرجو من الرئيس أن يؤكد له مساندتنا الكاملة.

قبل ثلاث سنوات اجتمعنا كلنا هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا وبوجه خاص لتجديد التزامنا بالمبادئ الأساسية التي أوجدتها في عام ١٩٤٥.

كذلك التزمنا التزاما قويا بزيادة تعزيز جهودنا الحقيقية التعاونية الرامية إلى كفالة أن تواصل هذه المنظمة تعزيز السلام والعدل وتوفير البيئة الصحية على الصعيد العالمي، فضلا عن دعم عملية التنمية المستدامة للأمم الأعضاء بها، ولا سيما للبلدان الجزرية الصغيرة من أقل البلدان نموا، كالبلدان الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها جمهورية فانواتو.

وقد ازدادت باطراد تعقيدات الحالة السياسية والاقتصادية الدولية الراهنة فأوجدت طلبات متزايدة على مواردنا وعلى الدعم المتاح من شركائنا في التنمية.

ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار تصاعد الجرائم الدولية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب والجريمة المنظمة وسائر الأنشطة المماثلة التي يمكن أن تُعرض سيادة الدول الجزرية الصغيرة وسلامتها الإقليمية للخطر. فيجب على المجتمع الدولي أن يُبدي تعاونه الفعلي في مكافحة ظواهر الإجرام تلك، إذا كان المراد تقدم فلسفة العولمة بشكل إيجابي.

إننا لا نعتقد بأن العالم ينصف أهله أو يحترم المبادئ الأساسية للسلام والرخاء الاقتصادي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة إذا لم نُلب نداءنا المشترك من أجل نزع السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن ضمان الأمن الدولي إذا عجزنا عن إيلاء الأولوية في اهتماماتنا ومواردنا لتعليم البشرية وصحتها وبقائها في الألفية المقبلة.

ولا بد أن نهتدي بزخم الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا وبالعبر التي استقيناها من أخطاء الماضي وبتجديد التزامنا، في سعينا من أجل عالم أفضل يتجرد فيه من خلال هذه المنظمة الإحساس بالثقة المتبادلة ويمكن التوصل إلى إقامة حوار حقيقي لتخفيف التوترات السياسية والأزمات الاقتصادية في جميع الأقاليم والمناطق دون الإقليمية من كوكبنا.

وفي الجزء الذي نعيش فيه من العالم تُشكل هذه التطورات الجديدة تهديدا حقيقيا للبيئة الضعيفة فعلا، لاقتصاداتنا الجزرية ولسكان الجزر. وأمام هذه التحديات لا تملك بلدان كثيرة في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها جمهورية فانواتو، كثير خيار في نهاية هذا القرن، سوى استهلال برامج إصلاح عسيرة داخل حكوماتها وداخل مجتمعاتها.

في العام الماضي أبلغ سلفي، الأونرابل سيرجي فوهور، هذه الجمعية بأن فانواتو استهلت برنامج إصلاح شاملا بدعم من الوكالات والبلدان المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. كما وجه نداء إلى هذه الجمعية، شارحا أن برنامج الإصلاح لكي ينجح ويلبي احتياجات سكان البلد الذين يعيش ٨٠ في المائة منهم على زراعة الكفاف في المناطق الريفية، فإن فانواتو ستظل محتاجة إلى الدعم الخاص الذي يُقدم إليها بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا.

ولا بد من إطراء دور السيد هينادي أودوفينكو والأمين العام في تيسيرهما فيما بعد إجراء حوار بنّاء وتقييم شامل للمشاق الاقتصادية التي تمر بها فانواتو.

وفي هذا الصدد تُرحب حكومة فانواتو وشعبها كثيرا بالقرار الأخير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة بإرجاء النظر في إخراج فانواتو من مركز أقل البلدان نموا، انتظارا لإجراء تقييم كامل لجدوى استخدام الرقم القياسي للضعف والهشاشة الإيكولوجية معيارا لتحديد أقل البلدان نموا. ونود أن نُسجل تقديرنا البالغ للدعم المقدم واعترافنا بالفضل لكل بلد ومجموعة بلدان.

ومن بين الالتزامات التي قطعناها جميعا خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين في عام ١٩٩٥ الالتزام بإصلاح منظمتنا حتى تُصبح فعالة في معالجة مشاكل وتلبية احتياجات دولها الأعضاء فرادى وجماعات.

ومن خلال منظورنا - ولا نشك في أن غيرنا يُشاركوننا فيه - يجب أن تُدرج الأمم المتحدة في برنامج إصلاحها تقييما شاملا وإقرارا بالخصائص الكامنة في الدول الجزرية الصغيرة من أمثال جمهورية فانواتو، وتأثير الأزمة الاقتصادية الدولية على أدائها الاقتصادي واستدامة استقرارها السياسي.

لا يزال تأثير الحالة الاقتصادية الآسيوية والكوارث الوطنية المتكررة كالأعاصير وموجات المد وارتفاع درجات الحرارة العالمية، على اقتصادات البلدان الجزرية، بحاجة إلى تقييم كامل. وهذا يستحق اهتمام منظمتنا العاجل والمكرس.

وبالنسبة للبيئة بوجه خاص يُبين الفصل الأول من برنامج عمل برنادوس بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة بجلاء أن الدول الجزرية الصغيرة معرضة بصفة خاصة لتغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر.

ولذا نود أن نقترح، بروح الإصلاح، إعادة النظر بدقة في النطاق الحالي للمؤشرات ذات الصلة بالتنمية التي

تستخدمها الأمم المتحدة لتحديد مركز كل دولة عضو، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات الإقليمية والدولية من قبيل محفل جنوب المحيط الهادئ والكمنولث.

وهذه ممارسة هامة في وقت لا بد لنا فيه من تكييف هياكلنا الإدارية الوطنية وتوجهات سياساتنا وأطرنا القانونية للوفاء تدريجيا بمتطلبات العولمة. وليس من العدل ولا من الواقعية أن ننتظر من البلدان الجزرية الصغيرة من أقل البلدان نموا أن تستوفي جميع المتطلبات الإدارية والمالية والقانونية لمنظمة التجارة العالمية في إطار زمني مساو مثلا لما يطلب من البلدان المتقدمة النمو. فلا بد من وضع تتابع فعلي لعملية الانضمام، مع مراعاة قدرة كل نظام أو هيكل اقتصادي وسياسي في كل بلد على التكيف دون أن يؤثر ذلك على تماسكه الاجتماعي.

وجمهورية فانواتو ملتزمة بمبدأ تحرير التجارة العالمية. ويتجلى هذا الالتزام في برنامجها الحالي للإصلاح. إننا نلتمس من المجتمع الدولي أن يُقر بضرورة أن يسمح لنا بالاندماج على أساس تدريجي مع مراعاة قدرتنا على إدارة العملية والتكيف مع البيئة الجديدة.

وبهذه الروح نفسها، تُرحب حكومة فانواتو بقرار الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع في عام ٢٠٠١.

وبهذه الروح أيضا تؤيد حكومة جمهورية فانواتو الإعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الثامن لوزراء اقل البلدان نموا، المعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وتعتز جمهورية فانواتو بالمشاركة هذا العام في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

ويسرني أن أبلغ هذه الجمعية بأن برنامج الإصلاح الحالي في جمهورية فانواتو يُراعي مراعاة تامة المبادئ المذكورة أعلاه والتزام الحكومة في هذا الصدد.

وأحد الأمثلة على هذا الالتزام الأوسع بحقوق المرأة وبدورها في مجتمعنا، من خلال إنشاء آلية، في إطار صلاحيات رئيس الوزراء، أكثر اتساما بالطابع المنهجي، لإجراء حوار بناء بين الحكومة من جهة، والمجلس الوطني للمرأة وسائر المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. وسن قانون للزعامة لأول مرة في تاريخ فانواتو لهو مثال آخر على هذا الالتزام. فهذا لن يكفل فحسب حسن الإدارة والشفافية وسيادة القانون، بل سيكون أيضا بمثابة رادع فعال للفساد وإساءة استخدام السلطة من جانب الزعماء الوطنيين في الدوائر السياسية وفي الخدمة العامة والمجتمع الديني، وفي المجتمع التقليدي أيضا.

ومن الأمور التي تحظى بمزيد من الاهتمام في إطار برنامج الإصلاح، السعي الى إيجاد وتعزيز صحافة حرة ومسؤولة، وحماية حقوق الفرد. وهذه هي التحديات الحقيقية التي تواجه فانواتو اليوم، ولكننا على ثقة من أننا سنتمكن من مواجهتها بنجاح مع مرور الوقت بالدعم اللازم من المجتمع الدولي.

ويجب أيضا أن يظل الحق في تقرير المصير يحتل مكانه على جدول أعمالنا. ولا بد من التأكد من أن الأمم المتحدة، وفقا للولاية التي أسندها اليها الميثاق، تشجع وتدعم الحوار على المستويات السياسية الملائمة في المناطق والبلدان التي ما زالت تعاني من مشاكل إنسانية وخلل اجتماعي كنتيجة مباشرة لتضارب الآراء حول مسألة تقرير المصير. وفي منطقة المحيط الهادئ، رحبنا بحرارة بالتوقيع، في وقت سابق من هذا العام، على اتفاق نوميا بين الحكومة الفرنسية والأحزاب السياسية الرئيسية في كاليدونيا الجديدة. ونعتقد أن هذا الاتفاق الجديد ينم عن التزام قوي من جانب جميع الأطراف بالعمل معا لدعم توجه لا رجعة فيه لصالح المركز السياسي لكاليدونيا الجديدة في المستقبل.

وكما ذكرت من قبل، سيمر العالم ومنظمتنا بأوقات عصيبة جدا ونحن نستعد لطي صفحة هذا القرن وفتح صفحة جديدة. وستقاس مصداقية الأمم المتحدة بمدى فعاليتها في الاستجابة للأوضاع الحقيقية السائدة في دولها الأعضاء، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة. ومن الحيوي إذن أن نعمد جميعا الى دعم وإكمال عملية الإصلاح التي يترأسها الأمين العام والتي ترمي الى تعزيز المنظمة وتبسيط اجراءاتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل دوغلاس كالبوكاس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية فانواتو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل كيلي والوبيتا، وزير الشؤون الخارجية في زامبيا.

السيد والوبيتا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة السيد ديدييه أوبيرتي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وفي الوقت ذاته، أتوجه بالشكر الى سلفه، سعادة السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة الثانية والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلدي لشقيقنا، الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على قيادته الحكيمة للأمم المتحدة، وعلى تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة.

نجتمع هنا مرة أخرى لاستعراض الوضع الدولي. والجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين كان معروضا عليها وثيقة مقدمة من الأمين العام تحت عنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج الإصلاح". وكان النقاش بشأن ذلك البند جادا بقدر ما كان مفعما بالحيوية والنشاط. واتضح من المناقشة أن الأمم المتحدة بشكلها الحالي غير قادرة على الاستجابة لحقائق النظام العالمي الحالي، ناهيك عن متطلبات الألفية الجديدة. ولكي تكون الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات، عليها أن تبتكر لنفسها شكلا جديدا، وأن تصبح أكثر ديمقراطية وكفاءة، وبالطبع أكثر استقرارا من الناحية المالية. وهذا هو ما يليق بمنظمة أنشئت لخدمة احتياجات الإنسانية الملحة، من خلال تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية. وتود زامبيا أن تكرر التأكيد على ضرورة أن تكون لولاية الأمم المتحدة في مجال التنمية، الأولوية ومكان الصدارة في عملية الإصلاح.

وبالإضافة الى ذلك، وبعد مناقشة قضية الإصلاح في العام الماضي، بات من الواضح أن الحالة المالية الحرجة في الأمم المتحدة كانت، في حد ذاتها، حجر عثرة أمام الجهود التي تبذلها المنظمة لا لإصلاح نفسها فحسب، بل أيضا لمعالجة الأولويات التي تسعى لإنجازها. وبالتالي فإننا نجدد مناشدتنا بدفع المتأخرات المستحقة للأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط مسبقة.

وما من شك في أن إصلاح مجلس الأمن هو القضية الجوهرية التي يتعين بحثها بغية جعل المجلس أكثر ديمقراطية. وبصفة أساسية، يتعين زيادة عدد أعضاء المجلس من أجل تعزيز مصداقيته، وفي الوقت نفسه ليكون معبرا عن الطابع العالمي للأمم المتحدة؛ وهذا من شأنه أن يزيل أوجه الخلل التي تشوب تكوينه الحالي. وتحقيقا لهذا الغرض، يود وفد زامبيا أن يجدد النداء الصادر عن مؤتمر القمة الثاني عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في دوربان بجنوب أفريقيا المجاورة، بألا يقل توسيع عضوية مجلس الأمن عن ١١ مقعدا جديدا، على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وبطبيعة الحال، مع مراعاة مبدأ المساواة بين الدول في السيادة.

كما أن زامبيا تكرر التأكيد على تأييدها للمطالبة المتعلقة بأن تخصص الآن لمناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي مقاعد دائمة في مجلس الأمن الموسع.

وفيما يتعلق بأفريقيا بوجه خاص، يود وفدي أن يؤكد من جديد القرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في هراري عام ١٩٩٧ بوجوب تخصيص خمسة مقاعد، منها مقعدان دائمان، للقارة الأفريقية، وأن المقاعد الأفريقية في مجلس الأمن، المؤلف من ٢٦ عضوا، يجب التناوب في شغلها وفقا للمعايير التي تتفق عليها المجموعة الأفريقية. كذلك يود وفدي أن يؤكد من جديد الرأي السائد بأن حق النقض في مجلس الأمن أصبح ممارسة بالية عفى عليها الزمن. ويجب تقييده والغاؤه في نهاية المطاف.

في مجال السلم والأمن الدوليين، لا تزال الحاجة الى نزع السلاح بكل جوانبه ملحة كما كانت دائما. ولا شك في أن إغراء حيازة الأسلحة النووية زاد شدة، وانتشر استخدام الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة، في العالم اليوم.

ولإنهاء انتشار الأسلحة النووية، تقع المسؤولية الكبرى على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية لقيادة المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي، وبخاصة في

مؤتمر نزع السلاح. فينبغي للمؤتمر أن ينشئ لجنة مخصصة تبدأ المفاوضات حول برنامج تدريجي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقود المجتمع الدولي أيضا في بذل الجهود الدائمة لإبرام اتفاقية للأسلحة النووية.

وفضلا عن ذلك، ترى زامبيا أن الوقت حان منذ زمن لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تتيح الفرصة لإجراء استعراض وتقييم دقيقين لتنفيذ أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت عام ١٩٧٨.

وأود في هذا المنعطف أن أنتقل الى الحالة في منطقتنا، مع الإشارة بصفة خاصة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وليسوتو بطبيعة الحال.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أؤكد أن زامبيا تشارك مشاركة فعالة، من خلال رئيسها السيد فريدريك شيلوبا، في السعي الذي يبذله كل زعماء المنطقة لإيجاد حل سلمي ودائم. وزعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بقيادة الرئيس مانديلا رئيس جنوب أفريقيا وغيره من زعماء المنطقة، يضطلعون بمهمة تستحق الثناء في هذا الصدد، وفي ظل ظروف صعبة للغاية بطبيعة الحال.

نعلم جميعا أن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ترجع الى هذه المنظمة ومجلس الأمن الدولي وليس لأية هيئة أخرى. لذلك ليس ثمة شك في أنه إن لم تحسم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة فإنها يمكن أن تشكل تهديدا ليس للمنطقة فحسب، بل للسلم والأمن الدولي أيضا. ولهذا، تستحق جهود الوساطة التي يبذلها زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرهم من زعماء المنطقة المؤازرة من المجتمع الدولي بغية درء التهديد الذي تشكله هذه الأزمة على السلم والأمن الدوليين.

والحالة في أنغولا لا تزال تتدهور على الرغم من صبر المجتمع الدولي ومحاولاته إنهاء أقدم حرب أهلية في أفريقيا. وزامبيا، بوصفها بلدا مجاورا ومستضيفا لمحادثات السلام التي تمخضت أخيرا عن التوقيع على بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، يساورها بالغ القلق إزاء تردي عملية السلام الأنغولية. ولئن كان غضب المجتمع الدولي وشعوره بالإحباط مفهوما وله ما يبرره، فإنه مما لا ينصح به في هذه الآونة أن نتخلى عن عملية السلام في أنغولا. وقد قطعنا شوطا طويلا بعد بذل جهود ضخمة ومضنية، كما استثمرنا كمية كبيرة من الموارد في عملية السلام الأنغولية. ولا يسعنا أن نتخلى الآن عن الشعب الأنغولي الذي عانى معاناة شديدة وعلق آماله على بروتوكول لوساكا. ولهذا نأمل، بالرغم من الانتكاسات، أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد سلطته واستخدام حكمته العظيمة، من خلال هذه الهيئة، فيعيد عملية السلام الأنغولية الى مسارها.

وتود زامبيا أن تحيي الجهود النبيلة والقديرة التي بذلها أخونا الراحل أليون بلوندين بيي من أجل هذه العملية. لقد توفي دون أن يرى جهوده تتكلل بالسلام والاستقرار في أنغولا. فليتغمده الله برحمته. ولكن من المهم أن نكفل ألا تذهب جهوده هباء بأن نعمل بجد أكبر لنرسي دعائم السلم الدائم في أنغولا في نهاية المطاف.

وتشغل بال بلدي أيضا الأحداث التي وقعت مؤخرا في ليسوتو. إن زامبيا، بوصفها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تدعم دعما تاما الدور الذي تضطلع به تلك الجماعة في محاولة تحقيق تسوية سلمية. وفي هذا الصدد، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لجهود الجماعة التي تقودها بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وموزامبيق.

من المعروف الآن بصفة عامة أن أفريقيا بأسرها بدأت تحقق تقدما اقتصاديا وسياسيا كبيرا في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك لا تزال الصراعات تهدد، بل وتعوق التقدم في الكثير من أرجاء القارة. وتدل سجلات الأمم المتحدة على أن أكثر من ٣٠ حربا اندلعت في أفريقيا وحدها منذ عام ١٩٧٠. وكان أصل الأغلبية الساحقة منها داخل الدول.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يهنئ مرة أخرى أخانا الأمين العام كوفي عنان على تقريره الممتاز الذي قدمه الى مجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وهو أساسا خطة لحسم محن أفريقيا العديدة والمعقدة عن طريق رسم طريق للسلام والتنمية.

وفيما يتعلق بمجال حفظ السلام، سبق أن أنشأت أفريقيا آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها لحسم الصراعات التي تنشب في القارة. ونحيي جهود السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في هذا الاتجاه. ونحث المجتمع الدولي والجمعية العامة على دعم هذه الآلية لكي تؤدي دورها بفعالية وبما يعود بالفائدة على أفريقيا.

عاد الرئيس الى تولي الرئاسة.

إن شبح الإرهاب الدولي اكتسب بحكم طبيعته قوة دفع خطيرة، فهو لا يميز بين المقاتلين وغير المقاتلين. وأكثر الذين يتحملون وطأته الشديدة هم في الواقع من الأبرياء الذين ليس لهم في الأمر ناقة ولا جمل. إن الأعمال الإرهابية التي عصفت بالجمهوريات الشقيقة في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وما أعقبها من إجراءات انتقامية ضد السودان وأفغانستان مسّت وترا حساسا لدى كل منا، دون استثناء. والقضية هي قضية الخسائر التي لا مبرر لها في الأرواح البشرية. وعلى المجتمع الدولي أن يكرس نفسه لمعالجة الأسباب الجزرية للإرهاب من أجل حماية الحياة البشرية. ولقد آن الأوان للتنفيذ الكامل لإعلان الجمعية العامة المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الوارد في القرار ٦٠/٤٩ والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل التي اعتمدت في الدورة الثانية والخمسين. وهذه الجمعية يجب ألا تضيع الوقت وأن تنهي على وجه السرعة وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب بغية تنفيذها بطريقة فعالة.

ويسعدنا أن نلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، والذي عقد في روما، بإيطاليا هذا العام، قد اعتمد النظام الأساسي للمحكمة، والمحكمة أداة جبارة من أدوات العدالة منحها المجتمع الدولي لنفسه وللأجيال المقبلة. ويسعد وفدي أن تدخل جريمة العدوان في نطاق اختصاص المحكمة، على الرغم من أن المحكمة لن تكون لها ولاية قضائية على الجريمة إلا بعد الاتفاق على تعريف الجريمة وعلى شروط ممارسة المحكمة لصلاحياتها في أداء عملها. ونتطلع في هذا الصدد الى تسوية هذا الموضوع على وجه السرعة لأن قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) يتضمن معظم العناصر المتعلقة بتصريف جريمة العدوان.

ونظرا لما شهده العالم في جمهورية رواندا الشقيقة وفي يوغوسلافيا السابقة، فإننا نرحب بإدراج حالات الصراع المسلح التي ليس لها طابع دولي، في إطار جرائم الحرب.

واسمحوا لي الآن، باسم وفدي، أن أنتقل الى الاقتصاد العالمي، الذي يتزايد تكامله. والواقع أن الموجه الاقتصادية السائدة حاليا، والتي ستظل كذلك في السنوات المقبلة، تتمثل في العولمة وتحرير الأسواق. إلا أن آثارها بعيدة المدى، وبالأخص على البلدان النامية، كما يتجلى في الارتباك أو الاضطراب المالي العالمي الراهن. وتواجه الأمم المتحدة التحدي الأعظم المتمثل في طرح مبادرات لإدارة العولمة والتحرير بطريقة تمكنهما من تحقيق الفائدة لمجتمع الأمم بأسره دون استثناء. وعمليات العولمة والتحرير التي تؤدي الى تقويض التنمية ليست في صالح المجتمع الدولي.

ومشكلة الدين الخارجي قضية أخرى ظلت تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان النامية، ومنها زامبيا. وباستطاعتنا أن نذكر من جديد بعدد من المبادرات التي نفذت لتسوية هذه المشكلة بعينها، ولكن أيا منها لم تكن له فاعلية فيما يبدو، بما في ذلك المبادرة الحالية، المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي لم تقتصر فقط على عدد قليل جدا من البلدان النامية، وإنما حددت أيضا فترة انتقال طويلة قبل استيفاء البلدان لشروط الأهلية.

وسيكون من قبيل التقصير البالغ إن لم نقدر الجهود المحمودة التي يبذلها شقيقنا الأمين العام في هذا المجال. وترحب زامبيا بالقرار الموحد القوي من جانب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتبني اقتراحات الأمين العام الرامية الى تخفيف القيود عن الدول المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقييم المبادرة وتحويل جميع الديون الرسمية المتبقية على أفقر البلدان الأفريقية، وزامبيا من بينها، الى منح. كما نرحب باقتراحاته الأخرى التي حظيت بتأييد لجنة المساعدة الإنمائية.

ما زالت الأنماط المناخية غير المواتية تدعو الى التركيز الشديد على مدى هشاشة البيئة العالمية. ويضاف الدمار الذي تسببت فيه الفيضانات في الصين وبنغلاديش هذا العام، الى تدمير الحياة والممتلكات الذي حدث مؤخرا بسبب إعصار جورج في بعض بلدان منطقة البحر

الكاريبي وفي أربع ولايات من الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل هذه الجمعية تتذكر أن أوروبا قد واجهت قبل عام فيضانات مماثلة، بينما واجهت بعض أجزاء من أفريقيا الشرقية والجنوبية خليطا من الفيضانات والجفاف. وكل ذلك بمثابة تذكرة للمجتمع الدولي بأن يتصدى للتحدي الناجم عن تغير المناخ وغير ذلك من العوامل البيئية غير المواتية، ونكرر نداءنا للمجتمع الدولي بأن يعزز استدامة البيئة بالتزام متجدد.

إن القوى الانكماشية عبر الوطنية تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي. وفي ظل هذه النظرة التي تفتقر الى اليقين، تتعرض ثروات كثير من البلدان لخطر مستمر. أما بالنسبة لأفريقيا، التي خرجت لتوها من عواقب عقد الثمانينات الضائع، فإن الاضطراب الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور يضيف أعباء جديدة الى عملية النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية. والواقع، أنه بات من الواضح بالفعل أن القلق بشأن الاضطراب الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور يتجاهل التحديات التي تواجه أفريقيا، وكأنما ليؤكد من جديد تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

وانطلاقا من روح التكافل، فإننا في أفريقيا، نهيب بالمجتمع الدولي ألا يتجاهل التحديات التي تواجه أفريقيا وألا يتناساها. فأفريقيا بحاجة الى بيئة دولية مواتية تسهم في تسوية أزمة الديون الخارجية للقارة، والفقر المتنامي، وبطء نمو الصادرات وغير ذلك من معوقات تنميتها.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن اليابان ستعقد قريبا مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا. إننا نحيي اليابان. ونأمل أن يتيح هذا المنتدى الفرصة لإعادة فتح الحوار بشأن التنمية الأفريقية.

إن زامبيا، شأنها شأن العديد من الدول النامية الأخرى، تنفذ برنامجا بالغ القسوة للتكيف الهيكلي يستند الى تثبيت الاقتصاد الكلي، والتحول الى القطاع الخاص، وبالطبع، إضفاء الطابع التجاري. وقد كانت السياسات التي نفذناها حاسمة في استدامة النمو الاقتصادي والتنمية. وعبر السنوات القليلة الماضية حدث تحول بارز في زامبيا. فلدينا اقتصاد منفتح يقوده القطاع الخاص. وفي الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية التي شرعنا فيها، ينصب تركيزنا بصفة رئيسية على خفض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠٠٤. ونحن ندعو المجتمع الدولي الى الانضمام إلينا والاضطلاع بدور في برنامجنا الاقتصادي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن زامبيا ترى أن علينا جميعا، ونحن على أعتاب الألفية الجديدة، مسؤولية مشتركة في مجتمع الدول هذا لرسم مسار جديد من أجل تعزيز منظمتنا. ونحن بحاجة الى أمم متحدة قوية بغية تلبية متطلبات المستقبل الملحة. وحينما نعزز الأمم المتحدة فإننا نعزز أنفسنا. وتتعهد زامبيا بالمشاركة بإيجابية في هذا المسعى النبيل.

وأشكر الجمعية العامة على حسن إصغائها إلي. وأشكر أولئك الممثلين - وهم غالبية الحضور - الذين هزوا رؤوسهم استحسانا لما أدليت به. وأشكر أشقائي وشقيقاتي من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتضامنهم معي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل إيفان أنتونوفتش، وزير خارجية بيلاروس.

السيد أنتونوفتش (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تفضلوا بقبول تهانئنا الصادقة، يا سيدي، بمناسبة انتخابكم لترؤس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، فضلا عن أمنياتنا لكم بالتوفيق في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ونشيد بجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، التي يبذلها لمصلحة المنظمة ودولها الأعضاء، ونتمنى له بصدق مزيدا من النجاح في هذا الدرب المفروش ليس بالورود وحدها. ونعرب عن الاحترام المستحق والتقدير العظيم لأنشطة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا، ونتمنى له أن يحقق إنجازات هامة في أعماله بصفته عضوا في برلمان وطنه.

واليوم، ونحن نقف على عتبة الألفية الثالثة، يصبح من الواضح لأغلبية الدول الأعضاء أن الوقت قد حان لأن يتخذ الكل تدابير شاملة من أجل تحويل عزم شعوب الأمم المتحدة، المعلن عنه في ميثاقها، الى واقع "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار". وفي

واقع الأمر، كان هذا هو الهدف الأساسي من جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعددة في السنوات التي أعقبت دخول ميثاقها حيز النفاذ في عام ١٩٤٥.

إن العالم يشهد تغيرات مستمرة، واليوم، فإن البيئة العالمية التي تتعاون فيها الدول الأعضاء لتنفيذ مقاصد الميثـــاق تختلف عما كانت عليه منذ نصف قرن مضى. ولا بد لأنشطة الأمم المتحدة أن تعكس على نحو ملائم أكثر التغيرات الكاسحة التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أن الكثير منها زعزع العالم.

إن حكومة جمهورية بيلاروس كانت مثابرة وثابتة في جهودها من أجل إعلاء شأن السلام والصداقة وحسن الجوار والتعاون المفيد للجميع. وهذه السياسة مكرسة في دستور جمهورية بيلاروس، حيث يعلن الفصل الثامن عشر منه:

"أن جمهورية بيلاروس تستند في سياستها الخارجية الى مبادئ المساواة بين الدول وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم جواز انتهاك حرمة الحدود وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن المبادئ والمعايير الأخرى للقانون الدولي المعترف بها عالميا.

"وتتعهد جمهوريـــة بيلاروس بأن تجعـــل من إقليمها دولة محايدة خالية من الأسلحة النووية."

لذا، فإن دستور جمهورية بيلاروس يتسق مع جميع التزاماتنا القائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وصكوك القانون الدولي الأخرى التي تشكل فيها بيلاروس طرفا.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تحدد أهدافا ومبادئ توجيهية بعيدة الأثر للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين. والكل يريد أن تتحسن أحواله، بالحصول على فرصة للعمل والعيش في سلم وحرية. وثمة ضرورة بأن تقوم الأمم المتحدة بوضع إطار تشريعي واقتصادي واجتماعي وسياسي فعال لمنح فرصة للبشرية لإنجاز هذه الطموحات المشروعة في مناخ مؤات أكثر مما عشناه في القرن الذي أوشك على نهايته.

إن معظم المشاكل العالمية مشاكل مستمرة ومستعصية على الحل ويتعذر على النهج القديمة حلها. وينبغي لنا أن نعمل على إيجاد حلول جديدة والتوصل الى اتفاقات للقضاء على هذه المشاكل بطرق غير تقليدية ومبتكرة. وأعتقد أن إصلاح الأمم المتحدة المقترح سيتيح لنا فرصة طيبة لتحقيق ذلك. وموقفنا حيال إصلاح الأمم المتحدة أفصحت عنه الرسالة التي وجهها الى الأمين العام رئيس جمهورية بيلاروس، فخامة السيد ألياكسندر لوكاشنكا. ولا بد لنا أن نكفل عدم إخلال إصلاح الأمم المتحدة ببلوغ مقاصدها وتنفيذ مبادئها أو أن يضير بمصالح الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. ولا ينبغي أن تعني الإصلاحات الإخلال بالتنظيم. ولكنها يجب أن تعني التداوب بين أفضل إنجازات الأمم المتحدة في جميع مجالات أنشطتها التي تطورت خلال أكثر من نصف قرن. ونحن نؤمن بقدرة الأمين العام وموظفيه على قيادة منظمتنا في الاتجاه المطلوب تماما.

وجمهورية بيلاروس، من جانبها، ستبذل قصارى جهدها للإسهام بجميع السبل الممكنة في تعزيز كفاءة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وستسعى الى التوصل الى اتفاقات مقبولة بصفة عامة بشأن جميع القضايا المدرجة في جدول الأعمال العالمي. إن تعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن على أساس التمثيل العادل والمتوازن للمجموعات الإقليمية من شأنه أن يكون مفيدا للغاية في هذا الصدد. وقد كانت بيلاروس، الى جانب دول أوروبا الشرقية الأخرى، لا سيما أعضاء رابطة الدول المستقلة، مؤيدة بحماس المطلب المتمثل في تخصيص مقعد غير دائم إضافي لتلك المجموعة في مجلس الأمن الموسع.

لقد أصبح من غير الممكن للناس في جميع أرجاء العالم وللمجتمع الدولي بأسره السكوت على قتل البشر في النزاعات بين الدول وداخلها. وخلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قتل آلاف مؤلفة إن لم يكن الملايين من البشر. ورغم ذلك، تستمر الأعمال العدائية في مختلف مناطق العالم. وتظل النزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط والبلقان بدون حل؛ ولا تزال حالات مثل الحالة في قبرص وغيرها من المناطق بدون حل. وفي هذه الظروف بالغة الصعوبة تستمر الأمم المتحدة في الوفاء بمسؤوليتها بنبل. ألا أن هناك مجالا واسعا لإجراء المزيد من التحسين.

ونعتبر أن مبدأي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ينبغي أن يحترما احتراما صارما أثناء تحقيق المصالحة في

صراعات إقليمية ومحلية. ولا ينبغي إنفاذ أية تدابير إلا عقب اتخاذ مجلس الأمن قرارا بذلك. وبناء عليه، فإن استعمال القوة على يد فرادى الدول أو المنظمات الإقليمية وفقا لتقديرها ينبغي عدم السماح به. وأحد الأهداف المنصوص عليها في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة هو "أن نكفل، بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها، ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة".

إن جمهورية بيلاروس، حكومة وشعبا، تجد صعوبة في فهم سبب المناقشة علنا في بعض الدوائر لفكرة شن هجوم عسكري على دولة يوغوسلافيا ذات السيادة لمجرد أن الثانية قررت أن تحل مشاكلها الداخلية، على الرغم من أنها معقدة فعلا، بطريقتها الخاصة، وألا توافق على وصفات تملى عليها من الخارج. ولقد حان الوقت أيضا كي تستأنف عضوية يوغوسلافيا كاملة في الأمم المتحدة. وإن مجرد التهديد باستعمال القوة بإمكانه أن يعرقل على نحو خطير إحلال السلام والاستقرار في أوروبا، وأن يحيي مخاوف وعداوات قديمة، وأن يولد المزيد من الريبة.

ويمكن حل المشاكل الخطيرة جدا التي تواجهها البشرية اليوم بالمنطق وبالأعمال المشتركة، بدلا من القوة. ومن المفارقة، أنه على الرغم من تنامي الإنتاج الصناعي والاقتصادي في العالم، فإن عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر ليس آخذا في التراجع. فهناك المزيد من الناس يصبحون لاجئين أو مشردين. والشعور بالنزعة الإنسانية، والعدالة، والإنصاف، واحترام حقوق الإنسان أمور لم تصبح عالمية بطابعها. والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير القانوني بالمخدرات، أمور لم يتم التغلب عليها، بل وهي تميل إلى التزايد. ونحن نشاطر رأي الأمين العام القائل أن قوى العولمة "تتيح فرصا غير عادية كما أنها تفرض تحديات جمة". (A/53/1، الفقرة ٢٢٨) والأزمة المالية التي حدثت مؤخرا في عدة أنحاء من العالم هي إحدى آخر الدلالات على ذلك وأوضحها.

ولم يصبح الترابط البيئي بعد مسألة وعي مشترك، مثلما يظهر، بصفة خاصة، في الموقف من الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار التي أعقبت كارثة تشيرنوبيل. وبيلاروس التي امتصت ٧٠ في المائة من مجمل الأشعة الصادرة عن تشيرنوبيل، تنفق سنويا خمس ميزانيتها لإزالة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل. ونشعر بالامتنان إزاء جميع المساعدات الدولية، وبخاصة إعادة تأهيل الأطفال. وفي الوقت نفسه، أعدت الأمم المتحدة البرنامج المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية إلى مناطق تأثرت بكارثة تشيرنوبيل، بغية إحياء التفاعل الدولي لبرامج تشيرنوبيل وجعلها أكثر إفادة وفعالية. علاوة على ذلك، عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على تنظيم اجتماعين دوليين خاصين للمانحين من أجل جمع الأموال لتنفيذ هذا البرنامج المقدر بمبلغ ٧٤ مليون دولار. ومع ذلك، تبدو نتائج ذينك الاجتماعين بسيطة حتى الآن، وهي تدل على عجز مخيب للآمال في التضامن الدولي مع البلدان المتأثرة في حل مشاكلها.

ونظرا للأبعاد والآثار العالمية للكارثة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب مجددا إلى البلدان المانحة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، أن تنظر في كل إمكانية لديها للمشاركة في تمويل تنفيذ البرنامج.

ومن المعروف للجميع أن بيلاروس اتخذت خطوة لا سابق لها في تاريخ ما بعد الحرب العالمية تمثلت في قيامها طوعا ودون شروط بالتخلي عن الترسانة النووية التي تمتلكها. ولقد اتخذت أوكرانيا وكازاخستان تدابير مشابهة، ولكن في مرحلة لاحقة. وهذه المبادرات لاقت بالإجماع تقديرا دوليا عاليا، مثلما تؤكده قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأيدتها أيضا الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التي رحبت ترحيبا صريحا بالخطوة. وأعربت الثانية بصفة خاصة، عن طريق الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، عن تأييدها للهدف الذي تتشاطره بيلاروس بغية "إنشاء نظام أمني مشترك من شأنه أن يلبي مصالح جميع الدول". وبدا في بداية الأمر أنه كان هناك تصميم على تعزيز نظام أمني دولي بازغ حديثا وعلى تعزيز نزع السلاح، وعدم الانتشار، وعدم استعمال الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يزال يتعين تحقيق تلك التطلعات.

ووفقا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي حاليا أكثر من نصف سطح الأرض، وإجمالي أعضاؤها يبلغ ١٤٤ بلدا. ومع ذلك، لا تزال هناك مقاومة لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية بنصفيها الجنوبي والشمالي. لذلك، توقفت أيضا مبادرة بيلاروس بالإبقاء على الوضع الراهن المتمثل في عدم وجود أسلحة نووية في أوروبا الوسطى والشرقية. وإن ظهور بلدان جديدة لها قدرة نووية أثر أيضا في الحالة المتصلة

بالمناطق الموجودة الخالية من الأسلحة النووية التي لا يزال يتعين على أعضائها أن يحظوا باعتراف الدول النووية بخلوها من الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، ليست هناك ضمانات بأن ثمة دول أخرى من دول "العتبة" لن تعرب في المستقبل عن عزمها على الانضمام إلى "النادي النووي". ونحث تلك الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

ونظرا لما تقدم ذكره، فإن الأمر يقتضي اتخاذ نهج أكثر بناء نحو مسألة نزع السلاح وتحديد الأسلحة، في الميدان النووي، في جملة أمور، وإن ما يجري حاليا من تخفيض المخزونات النووية في الولايات المتحدة وروسيا يتعين تكملته بجهود مشابهة يبذلها حائزون آخرون للأسلحة النووية، بغية المشاركة في تيسير التفكيك الكامل للأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل. هذا هو الهدف النهائي. وبغية تحقيقه، يجب وضع عدد من المتطلبات الأساسية المعينة.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى بيان صدر عن الاجتماع الوزاري لمنظمة حلف شمال الأطلسي عقد بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وأكده رؤساء دول أو حكومات منظمة حلف شمال الأطلسي في صك تأسيس العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، جاء فيه أن "دول منظمة شمال حلف الأطلسي لا تعتزم أو تخطط أو تفكر في وزع أسلحة نووية على أراضي الأعضاء الجدد". ونعتقد أن ذلك البيان الصادر عن منظمة حلف شمال الأطلسي يستحق أن يقره قرار للجمعية العامة.

وأريد أن أذكر أيضا إعلان استكهولم لعام ١٩٩٦ الصادر عن برلمان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يتضمن إشارة إلى مقرر اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ ومفادها أنه "سيكون من دواعي الترحيب أن يحل موعد انعقاد مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠ وقد أنشئت مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية". (NPT/Conf.1995/32، الجزء الأول، المقرر ٢، الفقرة ٦). ومع احترامنا لذلك، لا يسعنا أن نقبل القول إنه من السابق لأوانه بحث وتنفيذ المبادرة بإنشاء حيز خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية في هذه المرحلة، وأنه قد لا يتم تناولها إلا في المستقبل البعيد. واستلهاما بوجود شركاء جدد، لا يسعنا أن نسمح بأن يتبدد الوضع الراهن المتمثل في وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية. ونحن على اقتناع بأن إنشاء حيز خال من الأسلحة النووية في أوروبا من شأنه أن يسهم إسهاما بناء في وضع نظام أمني أوروبي جديد تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجري الاحتفال بها على نطاق واسع هذا العام في جميع أنحاء العالم. وأحكام الإعلان وصكوك دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، وبيلاروس هي طرف فيها، وهي متجسدة في دستور بلادي وفي تشريعات أخرى فيه ويجري تنفيذها بصرامة على مستوى الدولة، انطلاقا من عدم تجزئة الحقوق والواجبات المدنية والترابط فيما بينها.

لقد أنجز الكثير من الأعمال في بيلاروس من أجل تسليط الضوء على جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد أعيد طبع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعمم على نطاق واسع. وعقدت الجمعية الوطنية جلسات استماع برلمانية كرست لحقوق الإنسان. وجدير بالذكر هنا أن جلسات الاستماع أذيعت حية بكاملها عبر إذاعة بيلاروس. وثمة أعمال أخرى جارية بما في ذلك التحضيرات لإنشاء منصب امين ديوان المظالم في بيلاروس. وجميع هذه الجهود ترمي، استشهادا بميثاق الأمم المتحدة، إلى أن ندفع "بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". وسيقدم ممثلو بيلاروس جردا مفصلا عن هذه المسائل خلال مناقشة المسائل ذات الصلة المدرجة في جدول الأعمال.

وفي الوقت نفسه، نشارك دولا أعضاء أخرى موقفها ومفاده أن هناك حاجة ملحة دائما إلى احترام ميثاق وإعلانات الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبحماية استقلالها وسيادتها. والشيء نفسه صحيح بالنسبة لمبادئ القانون الدولي التي تشير إلى إقامة علاقات ودية وتعاون بين الدول.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالتجربة الإيجابية التي اكتسبتها بيلاروس في التعاون مع هيئات الأمم المتحدة.

ونقدر تقديرا كبيرا دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهميته في بلادنا فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، وتعزيز ما لإدارة الدولة من إمكانات، وإعادة هيكلة الصناعات، وإقامة مجتمع مدني.

ويحدونا الأمل في أن تتوسع أنشطة برنامج الأمم المتحدة المتعلقة بحل المشاكل التي تواجهها جمهورية بيلاروس والبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ويعيش شعبنا في بيئة خالية من العنف ويعمل بكد وجد للتغلب على الصعوبات الاقتصادية الحالية وزيادة الإنتاج بصورة كبيرة في القطاعين العام والخاص. وفي هذا الإطار، فإن الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٧ زاد بنسبة ١٠ في المائة وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة ١٧ في المائة، وارتفع أيضا إنتاج السلع الاستهلاكية. وجاء هذا نتيجة الجهود التي بذلها الشعب البيلاروسي، بالإضافة إلى تعزيز التكامل دون الإقليمي والتعاون مع البلدان الأخرى.

وبيلاروس، شأنها شأن الدول الأخرى في كومنولث الدول المستقلة تسعى جاهدة من أجل التغلب على الصعوبات الهائلة التي برزت في البلاد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. والآن وقد أصبحنا نمر في مرحلة انتقالية، فإن بلدي لديه المبررات التي تجعله يتوقع التشجيع والتضامن والدعم من المجتمع الدولي. وإننا سنقدر هذا الدعم من جميع البلدان ومن كل شعب من شعوب العالم.

وجمهورية بيلاروس ملتزمة بأن تنفذ وفقا لما يمليه الضمير جميع التزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة على الوجه الأكمل، ونتمنى النجاح لأسرة الأمم في هذا العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة التي جرت في هذه الجلسة.

طلب عدد من الوفود الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أجدني مضطرا لتناول الكلمة لأشير إلى جوانب البيان الذي أدلى به هذا الصباح وزير خارجية بوليفيا. ولئن كنا مقتنعين بأن هذه المسائل لا تهم أي وفد من الوفود الموجودة، وبما أنه ليس من اختصاص الأمم المتحدة أو أي محفل دولي آخر تناول المسائل المتصلة بسيادة الدول، فإن من واجبنا توضيح بعض الملاحظات التي أدلي بها.

أولا، لا توجد أية حدود متنازع عليها بين شيلي وبوليفيا وليست هناك أية مسائل عالقة بشأن السيادة بين شيلي وبوليفيا. فمعاهدة ١٩٠٤ المتعلقة بالسلام والصداقة والتجارة بين شيلي وبوليفيا، والتي تم الدخول فيها بحرية ولقيت تأييدا واسعا من جانب الكونغرس البوليفي، وتطبق بصورة كاملة قد سوت بصورة نهائية جميع المسائل المتعلقة بالأراضي والسيادة بين البلدين قبل قرابة قرن مضى. ولذا نأمل بألا يكون الوزير موريللو، الذي أهمل عن عدم اطلاع ذكر هذا الصك القانوني، قد أعطى الانطباع الخاطئ والمضلل بأنه قد لا يزال هناك نزاع عالق ولم يحل بين شيلي وبوليفيا.

ثانيا، أود أن أؤكد مجددا على أنه يمكن لحكومة بوليفيا أن تتأكد بأن شيلي ستواصل كفالة حرية وصول بوليفيا إلى الساحل الشيلي وفقا للمعاهدات الدولية القائمة، وتوفير التسهيلات التي هي أكبر من أية تسهيلات أخرى ممنوحة لأي بلد غير ساحلي في العالم. ومع ذلك، ينبغي التوضيح بجلاء أن شيلي ليست على استعداد لمناقشة مسائل تتصل بسيادتها الوطنية.

وثالثا، إذا لم تكن هناك أية علاقات دبلوماسية بين شيلي وبوليفيا فذلك لأن بوليفيا قطعتها من جانب واحد قبل أكثر من عقدين من الزمن. بيد أن شيلي لن تجد أية صعوبة في استئناف هذه العلاقات الدبلوماسية، على أساس غير مشروط وعندما تكون بوليفيا مستعدة لذلك.

ورابعا، لقد كانت شيلي دائما على استعداد للتعاون مع بوليفيا على طريق التكامل والتنمية. فمنذ ١٩٩٠، ومع مجيء الديمقراطية إلى شيلي، كان البلدان قادران على تحقيق تقدم في حوار بناء أدى إلى الاضطلاع بالعديد من المبادرات التي لا أجد ضرورة للخوض في تفاصيلها.

وأشار وزير خارجية بوليفيا إلى قرار اعتمدته منظمة الدول الأمريكية قبل عقدين في مؤتمر عقد في عاصمة بلده، بالإضافة إلى بيان كانت قد أصدرته حركة بلدان عدم الانحياز. ومع ذلك، فإنه لم يذكر أنه طوال عقدين من الزمن بالتحديد لم يحظ نهج بوليفيا بأي تأييد على مستوى نصف الكرة، وأنه في الوقت الذي عبر فيه

أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز عن آرائهم بشأن المسألة، كانت عضوية شيلي في الحركة معلقة بسبب الصعوبات المؤسسية الداخلية. ولم يذكر أنه في مناسبات عديدة، لم تكن هناك على الإطلاق أية محاولة، في الهيئات التي أشرت إليها وفي غيرها، للنظر في المزاعم البوليفية غير المبررة، ناهيك عن تأييدها. وتلك هي الروح التي تستوحيها شيلي. ولكن لكي تتحرك العملية قدما يتعين على الطرف الآخر أن يدلل على استعداده. وأنه لمما يتعارض مع عملية التكامل محاولة اشعال النزاعات مجددا التي كانت قائمة قبل ١٢٠ عاما أو التشجيع بطريقة ماكرة على إعادة النظر في معاهدات الحدود التي تتماشى تماما والقانون الدولي. وهذه المعاهدات هي ذاتها التي تشكل حدود أمريكا وتشكل أساس الاستقرار الإقليمي الذي حفز عملية الاندماج.

وتؤكد حكومة شيلي مجددا استعدادها لمواصلة الحوار الثنائي البناء، دون الحاجة إلى توجيه أو إشراف. ونود أن نوضح أنه إذا لم يكن هناك أي حوار إبان السنة المنصرمة فليس مرد ذلك إلى عدم الاستعداد من جانبنا، وإنما هو نتيجة السياسة الخارجية العدوانية لبوليفيا إزاء شيلي.

السيد راغوز (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة لأمارس حق الرد. وما أود أن أقوله يتعلق بالملاحظة التي أبداها السيد انتونوفتش فيما يتعلق باستعادة العضوية الكاملة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة. ولقد أعلن بوضوح مجلس الأمن والجمعية العامة عن رأيهما بشأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كدولة خليفة شرعية على قدم المساواة بعد انحلال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. ولذا، وقبل أن تحصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على العضوية الكاملة في المنظمة، ينبغي لها أن تتبع نفس الإجراءات مثل أية دولة أخرى جديدة تطلب الانضمام، كما كان حال الدول الأخرى الخليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

السيد موريلو دي لاروشا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتحتم عليّ حقا أن أعقب علي البيان الذي أدلى به وفد شيلي، لأننا نعتقد أن جميع الأمور التي تعرض على الجمعية العامة وتناقش فيها ينبغي أن تكون موضع دقة تاريخية كبيرة.

فأولا، درج ممثلو شيلي، في مثل هذه الاجتماعات، على القول دائما أنه لا توجد مشاكل معلقة مع بوليفيا، لأنها تمت تسويتها جميعا بمعاهدة عام ١٩٠٤. ولكن تلك المعاهدة لم تحل مشكلة الطبيعة غير الساحلية لبلدنا؛ بل على النقيض، هي أغلقتها بصورة غير عادلة. وينبغي أن أؤكد على أن بوليفيا لم توافق على التوقيع علي تلك المعاهدة إلا بعد مضي عشرين سنة، الأمر الذى يكشف عن الإحجام الكبير لحكومات ومواطني تلك الفترة عن الموافقة على فقدان ساحلنا. وفرضت شيلي فقرات أدرجت في النهاية في ذلك الصك. وتم التوقيع على المعاهدة، وبدأت شيلي احتلالها العسكري للساحل وتولت الرقابة على الجمارك. وذهبت العوائد إلى خزانة شيلي العامة. ولذلك يصعب جدا أن يقال بصفة رسمية عن تلك المفاوضات، التي انتزعت من بوليفيا منفذها السيادي إلى المحيط الهادئ والمرافق والمنافع التي تتوفر لبلد ساحلي، أنها كانت مفاوضات دولية وخالية من الضغوط.

وكما ذكرت في صباح اليوم، تم التوصل في مناسبات عديدة إلى اتفاقات وافقت فيها شيلي علي التنازل لبوليفيا عن قطعة أرض تصبح خاضعة لسيادتها وتوفّر لها منفذا إلى الساحل. ولا تزال لدينا مشاكل مستمرة فيما يتعلق بحرية العبور، وبصفة رئيسية في تصدير المعادن الخامة. ونأمل ألا نضطر مرة أخرى في وقت قريب إلى مناشدة التضامن الدولي، هنا في هذا المحفل أو غيره، بسبب العقبات الكبيرة التى تعوق حرية مرور المعادن عن طريق ميناء أنتوفاغستا.

وفيما يتعلق بقرار منظمة الدول الأمريكية، فإن الأدلة لا تؤيد الزعم بأن بوليفيا لم تجد تأييدا إلا في الاجتماع التاسع للمنظمة في عام ١٩٧٩. ولأذكّر ممثل شيلي بأن أحد عشر قرارا متتاليا منذ عام ١٩٧٩ نصّت على أن تسوية مشكلة بوليفيا تصب في مصلحة جميع نصف الكرة الذي ننتمي إليه.

وأخيرا، فإنني أعتقد أنه ينبغي لأحد الشيليين الرد علي الشيلي الآخر، ولذا اسمحوا لي أن أتلو بإيجاز ما قاله السيد فيسنتي هويدوبرو عن هذا الموضوع:

"لقد طالبت بوليفيا بأن يكون لها ميناء. وأي شيء يمكن أن يكون أكثر منطقية من ذلك؟ فأي بلد كبير يجد نفسه في هذه الحالة سيفعل نفس الشيء. هب أنّا نحن الشيليين كنا في موقف بوليفيا، أفلا نرغب في الوصول إلى البحر؟ ما من أحد يمكن أن

يحكم على بلد بأن يظل منغلقا إلى الأبد ومحروما من الوصول إلى البحر. ويعلمنا التاريخ أن مثل هذه الأخطاء يجب أن يُدفع ثمنها عاجلا أم آجلا. فلماذا نصنع أعداء من أناس يمكن أن يكونوا أصدقاءنا؟

"وإنني أعتقد، بوصفي شيليا وإنسانا، أننا يجب أن نجلس ونتحادث مع بوليفيا، وأنه يجب على البلدين كليهما أن يحلا هذه المشكلة الخطيرة المتعلقة بوصول بوليفيا إلى البحر، بروح تتحلى بالكرم والصداقة. ولا يظنن أحد أني أعني أنه ينبغي أن نفقد قطعة من أرضنا حتى ولو كانت صغيرة. وإنما أعني أن هذه المشكلة يجب أن تعالج بأسرع ما يمكن وأن تحل بطريقة تعود بالفائدة المشتركة على كلا البلدين. فمنفذ بوليفيا إلى البحر يقع بين يدي شيلي، وسيكون أمرا محزنا أن تدير شيلي أذنا صماء لصوت جارتها. إن بوليفيا بحاجة ماسة إلى الحصول على ميناء. وهي تطلب ذلك دون أن تلجأ إلى تهديدات أو أحلاف سرية أو مناورات خفية. وإنما تطلبه بروح تتماشى مع القواعد المرعية".

السيد ريزنيكوف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أصبت بشيء من الدهشة إزاء بيان ممثل كرواتيا، لأن وزير الشؤون الخارجية في جمهورية بيلاروس لم يتطرق في بيانه إلى مسألة الإجراء المتعلق بعضوية جمهورية يوغوسلافيا الإتحادية.

السيد لارائين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): حاول وزير الشؤون الخارجية في بوليفيا مرة أخرى أن يشوه الحقائق. وإني إحتراما لصبر الممثلين ونظرا لتأخر الوقت في هذه الساعة، لن أكرر موقف بلدي، فهو واضح للغاية ومعلوم جيدا لدى المجتمع الدولي بالرغم من أن بوليفيا تتظاهر مرة أخرى بأنها لا تعلمه.

فإذا كانت حكومة بوليفيا ترغب حقا في اختيار طريق التكامل، فستجد شيلي دائما على أهبة الاستعداد للحوار. ولكن الاستراتيجية التي تتبعها بوليفيا قد فشلت اليوم مرة أخرى في ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.